دور الجامعات السعودية في تعزيز الابتكار الاجتماعي وتفعيله لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:
دراسة نوعية من وجهة نظر مسؤولي الابتكار الاجتماعي بالجامعات

د.خلود برجس العبدالكريم

أستاذ مُشارك بقسم الدراسات الاجتماعية – تخصُّص خدمة اجتماعية–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة الملك سعود بالرياض

ملخَّص:

هدفت هذه الدراسة النوعية إلى استكشاف دور الجامعات السعودية في دعم وتفعيل الابتكار الاجتماعي بما يعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، وذلك من خلال تحليل ميداني لآراء مسؤولي الابتكار الاجتماعي في الجامعات الحكومية. اعتمدت الدراسة على منهج البحث النوعي باستخدام أداة المقابلة النصف موجهة، وتم تطبيقها على عينة قصدية مكونة من (١١) مشاركًا يمثلون جامعات من مختلف مناطق المملكة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الجامعات السعودية تمارس أدوارًا متقدمة في مجال الابتكار الاجتماعي، تشمل تأسيس وحدات متخصصة، وتضمين مفاهيم الابتكار في المناهج الدراسية، وتنفيذ برامج تدريبية ومبادرات مجتمعية تخدم أهداف التنمية المستدامة، مع تركيز واضح على قضايا البيئة، التعليم، الصحة، والمساواة. كما كشفت النتائج عن وجود تحديات بنيوية تواجه هذا الدور، أبرزها غموض المفهوم وضعف الوعي المؤسسي، نقص الكفاءات الأكاديمية المتخصصة، محدودية التمويل، وضعف الشراكات المجتمعية، وغياب إطار وطني موحد للابتكار الاجتماعي الجامعي. وفي ضوء هذه النتائج، قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات العملية التي تدعو إلى صياغة إطار تنظيمي وطني، وتأسيس مراكز متخصصة، وتطوير المحتوى المعرفي العربي، وتعزيز التمويل والشراكات، وإدماج الابتكار الاجتماعي في استراتيجيات التعليم الجامعي بشكل ممنهج ومستدام.

الكلمات المفتاحية :الابتكار الاجتماعي، الجامعات السعودية، التنمية المستدامة، رؤية ٢٠٣٠.

Abstract

This qualitative study aimed to explore the role of Saudi universities in supporting and activating social innovation to enhance the achievement of sustainable development goals in light of the Kingdom's Vision 2030. This was accomplished through an empirical analysis of the views of social innovation officials in public universities. The study employed a qualitative research methodology using semi-structured interviews, applied to a purposive sample of (11) participants representing universities from various regions of the Kingdom. The results indicated that Saudi universities are playing advanced roles in the field of social innovation, including the establishment of specialized units, integrating innovation concepts into curricula, and implementing training programs and community initiatives that serve sustainable development goals, with a clear focus on issues related to the environment, education, health, and equality. The findings also revealed structural challenges facing this role, most notably the ambiguity of the concept, weak institutional awareness, a shortage of specialized academic competencies, limited funding, weak community partnerships, and the absence of a unified national framework for university social innovation. In light of these results, the study provided a set of practical recommendations calling for the formulation of a national regulatory framework, the establishment of specialized centers, the development of Arabic knowledge content, the enhancement of funding and partnerships, and the systematic and sustainable integration of social innovation into higher education strategies.

Keywords: Social Innovation, Saudi Universities, Sustainable Development, Vision 2030.

مقدمة:

في ظل التغيرات العالمية المتسارعة التي يشهدها العالم في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، تواجه المجتمعات المعاصرة تحديات متراكبة ومعقدة تتطلب نماذج جديدة من التفكير والتنمية. فلم تعد الحلول التقليدية كافية لمعالجة القضايا الاجتماعية المزمنة، مما استدعى البحث عن بدائل أكثر فاعلية واستدامة، كان أبرزها تبنّي مفهوم الابتكار الاجتماعي كوسيلة لتحقيق تحول اجتماعي فعّال ومستدام (Mdleleni, 2022).

ويُعد الابتكار الاجتماعي امتدادًا طبيعيًا لفلسفة الخدمة الاجتماعية التي تسعى إلى تمكين الأفراد والجماعات والمجتمعات من تحسين أوضاعهم المعيشية والاجتماعية من خلال التدخلات المهنية التي تُبنى على الفهم العميق للاحتياجات والظروف المجتمعية. ويُعرف الابتكار الاجتماعي بأنه عملية تطوير حلول جديدة – أو إعادة تصميم حلول قائمة – لمعالجة مشكلات اجتماعية معينة، تتسم هذه الحلول بأنها أكثر فاعلية وإنصافًا واستدامة من البدائل التقليدية، مع ما يصاحبها من قدرة على تحقيق أثر مجتمعي واسع النطاق(García-Aracil & Isusi-Fagoaga, 2024). كما يُعد الابتكار الاجتماعي أحد الأدوات الحيوية التي توظفها الخدمة الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية، وتمكين الفئات الهشّة، وتفعيل رأس المال الاجتماعي(Cunha et al., 2022) >

وتبرز الجامعات كمؤسسات فاعلة في هذا السياق، نظرًا لدورها المحوري في إنتاج المعرفة، وتكوين القيادات المجتمعية، وإشراك الطلبة في عمليات التغيير. فقد أشارت دراسة Dryjanska et al (٢٠٢٢). إلى أن التعليم العالي يمتلك القدرة على إعادة توجيه وظائفه التقليدية من التدريس والبحث إلى قيادة التغيير الاجتماعي من خلال بناء شراكات مجتمعية وتنفيذ مشروعات تعلم تشاركية. كما أظهرت دراسة خليل وآخرون (٢٠٢١) أن الجامعات التي تنشئ وحدات تنظيمية مستقلة للابتكار الاجتماعي تسهم بفعالية في بناء القدرات المجتمعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ، وهو ما يتقاطع مع أهداف الخدمة الاجتماعية في تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق التمكين.

وعلى المستوى المحلي، تبرز أهمية تفعيل الابتكار الاجتماعي داخل الجامعات السعودية في ظل تبنّي رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تؤكد على دعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال باعتبارها مدخلاً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة (أسرة، ٢٠٢٤). وتشير دراسة عسيري (٢٠٢٤) إلى أن بعض الجامعات السعودية تسعى إلى دمج الابتكار الاجتماعي ضمن أنشطتها، إلا أنها لا تزال تواجه تحديات تتعلق بضعف الموارد البشرية المتخصصة، ومحدودية الشراكات المجتمعية، وغياب الأطر المؤسسية الداعمة. وهي تحديات لطالما تناولتها مهنة الخدمة الاجتماعية بوصفها مدخلاً لتحليل الواقع المجتمعي والتدخل لتطويره بشكل مستدام.

أولاً: مشكلة الدراسة:

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم نتيجة التقدم التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي، ظهرت تحديات مجتمعية متزايدة تتطلب حلولاً مبتكرة ومستدامة، تتجاوز الأطر التقليدية في المعالجة. وقد أجمعت الوثائق الدولية، وعلى رأسها خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، على أن الابتكار الاجتماعي يُعد مدخلًا أساسيًا للتعامل مع هذه التحديات، خصوصًا في مجالات التعليم، والصحة، والعدالة، ومكافحة الفقر.

ومن هنا، فإن الربط بين مفاهيم الابتكار الاجتماعي والخدمة الاجتماعية يمثل نقلة نوعية في التفكير التنموي، حيث تُعد الخدمة الاجتماعية ميدانًا مهنيًا وعلميًا يتقاطع بعمق مع أهداف التنمية المستدامة، من خلال سعيها لتحسين نوعية

الحياة وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر استثمار الموارد البشرية والمجتمعية. ويعزز هذا التكامل الحاجة إلى دمج الابتكار الاجتماعي في الممارسات المهنية للخدمة الاجتماعية، بوصفه وسيلة استراتيجية لمواجهة التحديات التنموية بأساليب أكثر فاعلية واستدامة، لا سيما في سياق التحولات التي تقودها رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، التي تبنّت توجهًا واضحًا نحو دعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، وخصصت لذلك برامج نوعية مثل "برنامج تنمية القدرات البشرية"، الذي أُطلق في عام ٢٠٢١.

وتؤكد الأدبيات الحديثة أن مؤسسات التعليم العالي تمثل بيئة خصبة لتفعيل الابتكار الاجتماعي، نظرًا لدورها في إنتاج المعرفة، وتأهيل القيادات، والتفاعل المباشر مع القضايا المجتمعية، إلى جانب دورها في إعداد الأخصائيين الاجتماعيين وتمكينهم من أداء أدوار تنموية مبتكرة. فقد أوضحت دراسة خليل وآخرون (٢٠٢١) أن الجامعات تُعد جهة فاعلة في معالجة التحديات التنموية من خلال إنشاء مراكز للابتكار الاجتماعي تربط بين التعليم والعمل المجتمعي، وبيّنت دراسة Mdleleni (2022) أن الجامعة يمكن أن تتجاوز دورها التقليدي في التعليم والبحث إلى ممارسة أدوار قيادية في تحفيز التغيير الاجتماعي عبر المبادرات المجتمعية.

كما كشفت دراسة Dryjanska et al. (2022) أن الجامعات التي أعادت تصميم هياكلها التعليمية على أساس المشاركة المجتمعية والتعلم القائم على المشروعات، كانت أكثر قدرة على ترسيخ مفاهيم الابتكار الاجتماعي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. في حين بيّنت دراسة García-Aracil & Isusi-Fagoaga (2024) أن ضعف الحوافز المؤسسية وضغط الأعباء الأكاديمية تمثل أبرز المعوقات أمام دمج الابتكار الاجتماعي في أنشطة الجامعات الإسبانية، وهو ما يناظر التحديات التي رصدتها دراسة عسيري (٢٠٢٤) في الجامعات السعودية، التي أظهرت وجود فجوة بين التوجه الاستراتيجي المعلن وتوفر الموارد البشرية والشراكات المجتمعية اللازمة لتفعيل الابتكار الاجتماعي.
من ناحية أخرى، أشارت دراسة خلف (٢٠٢٥) إلى دور الأنشطة الطلابية في تعزيز الابتكار الاجتماعي، لكنها أكدت أن هذا الدور لا يزال محدودًا، ويحتاج إلى تطوير المناهج والبرامج التدريبية، بما يتفق مع توصيات دراسة الزامل (٢٠٢٢) التي شددت على أهمية رفع الوعي بثقافة الابتكار داخل المجتمع الجامعي وتطوير الهياكل الإدارية والتشريعية ذات الصلة.
أما في السياق الدولي، فقد بيّنت دراسة Cunha et al. (2022) أن المشاريع الممولة ضمن برامج الابتكار الاجتماعي في البرتغال تركز بشكل كبير على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، مع توصية باستخدام أهداف التنمية المستدامة كإطار لتصنيف وتوجيه المبادرات الجامعية. وفي السياق نفسه، دعت دراسة Gómez-Zermeño & Alemán de la Garza (2020) إلى توسيع استخدام المختبرات المفتوحة للابتكار الاجتماعي داخل الجامعات، لما لها من أثر في إشراك المجتمع المحلي وتحفيز التعليم التشاركي.
ورغم ما سبق من جهود محلية ودولية، فإن مؤشرات تفعيل الابتكار الاجتماعي داخل الجامعات السعودية الحكومية لا تزال بحاجة إلى دراسة أكثر عمقًا. خصوصًا من زاوية تخصصية كالخدمة الاجتماعية، التي تمتلك أدوات تحليلية وتدخلية تساعد في تشخيص الواقع وتقديم حلول منهجية تعزز الدور المجتمعي للجامعات فقد أظهرت دراسة عسيري (٢٠٢٤) وجود محاولات لتطوير خدمات طلابية متصلة بسوق العمل، لكنها أشارت في الوقت ذاته إلى ضعف الشراكات المجتمعية ونقص الموارد البشرية المؤهلة. كما أن ما أوردته دراسة سليمان (٢٠٢٣) حول مراكز الشباب في السعودية من معوقات تمويلية وتنظيمية، يكشف أن التحديات ذاتها قد تمتد إلى مراكز الابتكار الجامعية ما لم يتم بناء استراتيجيات مؤسسية داعمة بوضوح.

وبناءً على ما تقدم، تبرز الحاجة إلى دراسة تحليلية نوعية ترصد الواقع الفعلي لتفعيل الابتكار الاجتماعي في الجامعات الحكومية بمدينة الرياض، من خلال الوقوف على طبيعة البرامج والمبادرات، واستكشاف المعوقات، وتقييم مدى مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة ٢٠٣٠.

وعليه، تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في السؤال الرئيس الآتي: **واقع دور الجامعات السعودية في تعزيز الابتكار الاجتماعي وتفعيله لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر مسؤولي الابتكار الاجتماعي بالجامعات؟**

ثانيًا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة الحالية في عدد من الجوانب النظرية والتطبيقية التي تُعزز من قيمتها في مجال الابتكار الاجتماعي داخل مؤسسات التعليم العالي، وتُبرز مساهمتها في تطوير السياسات والممارسات الجامعية، وذلك على النحو الآتي:

١- تُسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية المتخصصة بمجال الابتكار الاجتماعي في التعليم الجامعي، من خلال تقديم تحليل نوعي معمق لمدى توافر هذا المفهوم وتفعيله في الجامعات الحكومية بمدينة الرياض، ما يعزز الفهم الأكاديمي للتطبيقات المؤسسية للابتكار الاجتماعي في السياق المحلي.

٢- تقدم الدراسة إضافة معرفية مهمة من خلال توسيع النقاش حول مفهوم الابتكار الاجتماعي في البيئة الجامعية، وتوضيح أبعاده وآليات تطبيقه ضمن منظومة التعليم العالي السعودية، مما يساهم في بناء إطار نظري يستند إلى واقع وتجارب ميدانية.

٣- توفر الدراسة بيانات نوعية يمكن الاستفادة منها في دعم متخذي القرار وصانعي السياسات داخل الجامعات، من خلال إيضاح مستوى تفعيل الابتكار الاجتماعي والتحديات المصاحبة له، بما يوجه الجهود نحو تطوير سياسات أكثر فاعلية واستدامة.

٤- تُعد الدراسة بمثابة تشخيص علمي للوضع الراهن لممارسات الابتكار الاجتماعي في الجامعات السعودية، وتسهم في تقويم هذه الممارسات، من خلال رصد نقاط القوة وتحديد أوجه القصور، واقتراح آليات تطويرية تساعد في تعظيم الأثر المجتمعي للمؤسسات الجامعية.

٥- تفتح الدراسة المجال أمام دراسات مستقبلية متعددة تتناول الابتكار الاجتماعي في السياقات التعليمية المختلفة داخل المملكة، مما يُسهم في بناء قاعدة بحثية وطنية داعمة لهذا التوجه الاستراتيجي، ويمهد لتراكم علمي يخدم رؤية المملكة ٢٠٣٠ في مجال التنمية المستدامة.

ثالثًا: أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة الراهنة في التعرف على دور الجامعات السعودية في تعزيز الابتكار الاجتماعي وتفعيله لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، ويتفرع عنه الأهداف التالية:

١- التعرف على الدور الحالي للجامعات السعودية في دعم وتفعيل الابتكار الاجتماعي المرتبط بالتنمية المستدامة.

٢- الكشف عن أبرز البرامج والمبادرات الجامعية التي تعزز الابتكار الاجتماعي وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣- تحديد المعوقات والتحديات التي تواجه الجامعات السعودية في مجال الابتكار الاجتماعي من منظور مسؤولي الابتكار الاجتماعي.

٤- اقتراح توصيات عملية لتعزيز دور الجامعات في مجال الابتكار الاجتماعي بما ينسجم مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

رابعًا: تساؤلات الدراسة:

يتمثل السؤال الرئيس للدراسة الراهنة حول ما دور الجامعات السعودية في تعزيز الابتكار الاجتماعي وتفعيله لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟، ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

١- ما الدور الحالي للجامعات السعودية في دعم وتفعيل الابتكار الاجتماعي المرتبط بالتنمية المستدامة؟
٢- ما أبرز البرامج والمبادرات الجامعية التي تعزز الابتكار الاجتماعي وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
٣- ما أهم المعوقات والتحديات التي تواجه الجامعات السعودية في مجال الابتكار الاجتماعي من منظور مسؤولي الابتكار الاجتماعي؟
٤- ما أهم التوصيات العملية لتعزيز دور الجامعات في مجال الابتكار الاجتماعي بما ينسجم مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة؟

خامسًا: مفاهيم الدراسة:

الجامعات(Universities) تُعرّف الجامعات بأنها مؤسسات علمية وثقافية تتولى تنفيذ السياسة التعليمية للدولة من خلال تقديم برامج التعليم الجامعي والدراسات العليا، ودعم البحث العلمي، والقيام بالتأليف والترجمة والنشر، إضافة إلى خدمة المجتمع في نطاق اختصاصها (آل تميم، ٢٠٢١: ٢٩٩)، ووفقًا للدراسة الراهنة، يُقصد بالجامعات :مؤسسات التعليم العالي الحكومية الواقعة في مدينة الرياض، والتي تضطلع بدور فاعل في دعم وتفعيل الابتكار الاجتماعي بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة ٢٠٣٠.

الابتكار الاجتماعي(Social Innovation) يُعرف الابتكار الاجتماعي بأنه مجموعة من المفاهيم والأفكار والممارسات الجديدة التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية الملحة والمزمنة من خلال حلول مبتكرة ومستدامة، تُحدث تغييرًا نوعيًا في أنماط العمل والخدمات داخل المجتمع، وتُسهم في تطوير قطاعات حيوية كالتعليم، والصحة، والتوظيف(خليل وآخرون، ٢٠٢١: ٤٨٧٠).(Mdleleni, 2022) وتُضيف Dryjanska et al. (2022) أن الابتكار الاجتماعي في السياق الجامعي يشمل تطوير نماذج تعليمية تفاعلية، وبناء شراكات مجتمعية، وتحفيز الطلبة على إنتاج حلول مجتمعية مستندة إلى المعرفة.

وفي ضوء الدراسة الحالية، يُقصد بالابتكار الاجتماعي: المبادرات والممارسات المنهجية التي تنفذها الجامعات الحكومية في مدينة الرياض، بهدف مواجهة التحديات المجتمعية من خلال توظيف رأس المال البشري والمعرفي في تقديم حلول تطبيقية فاعلة ومستدامة، تعزز من الرفاه الاجتماعي وتخدم مسارات التنمية الوطنية.

التنمية المستدامة(Sustainable Development) تُعرّف التنمية المستدامة بأنها :أنماط وأساليب تطويرية تهدف إلى تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وذلك من خلال تعظيم الاستفادة من الموارد، وتحقيق النمو الاقتصادي، والحفاظ على البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية (قليوبي، ٢٠٢٣: ٤٧٧)، وقد أشارت Cunha et al. (2022) إلى أن التنمية المستدامة في سياق الابتكار الاجتماعي تشمل تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال مبادرات مجتمعية تفاعلية يقودها فاعلون محليون، من بينهم الجامعات، وبناء على الدراسة الحالية، يُقصد بالتنمية المستدامة :الإطار الاستراتيجي الذي توجه من خلاله الجامعات الحكومية في مدينة الرياض برامجها وخططها الأكاديمية والمجتمعية، بما يسهم في حل المشكلات الاجتماعية، وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، وتحسين نوعية الحياة، والحفاظ على الموارد الطبيعية في الأمد الطويل.

سادسًا: الإطار النظريّ للدراسة:

أ. مفهوم الابتكار الاجتماعي

يشير الابتكار الاجتماعي إلى تطوير حلول جديدة تلبّي الاحتياجات الاجتماعية وتحدث تأثيرًا تحويليًا في المجتمعات، وهو يشمل مفاهيم واستراتيجيات وممارسات جديدة تهدف إلى تحسين نوعية الحياة، وزيادة العدالة الاجتماعية، وتعزيز رفاهية الإنسان من خلال أدوات غير تقليدية تتسم بالكفاءة والاستدامة، وقد تم

تعريفه بأنه القدرة على الإبداع وتحويل الأفكار الجديدة إلى تطبيقات واقعية تخلق قيمة مجتمعية مضافة، كما ترى بعض الدراسات أن الابتكار الاجتماعي يتجاوز كونه مجرد استجابة لمشكلات، بل هو نهج شامل للتنمية الاجتماعية يعمل على بناء رأس المال الاجتماعي وتعزيز ثقافة المشاركة. (الشجاع، ٢٠٢٥)
وقد أشار خليل وآخرون (٢٠٢١) إلى أن التحول نحو الابتكار الاجتماعي ارتبط بالأزمات المالية العالمية، حيث استُخدم لتقوية الدور المجتمعي للجامعات والمؤسسات، وتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة من خلال إعادة توجيه المعرفة والموارد نحو التحديات المجتمعية (ص ٨٨٧).

نظرية النماذج التقنية والاقتصادية والسياق التاريخي: تفيد هذه النظرية أن الابتكار الاجتماعي لا يمكن عزله عن السياقات التاريخية والاجتماعية والتكنولوجية التي يُمارَس فيها، وهو ما تؤكده بيريز التي ترى أن العالم يشهد تحولًا نحو ابتكارات مؤسسية تهدف إلى المواءمة بين الرأسمال والمجتمع، وهو ما ينعكس على منصات الابتكار الاجتماعي الرقمي في قطاعات مثل الصحة والتعليم والعمل الاجتماعي. (خليل وآخرون ،٢٠٢١)

أهمية الابتكار الاجتماعي: تبرز أهمية الابتكار الاجتماعي في كونه يعالج المشكلات الاجتماعية بأساليب فعالة وبتكلفة أقل، ويسهم في رفع الكفاءة التنظيمية، وزيادة الاندماج المجتمعي، وتمكين الفئات المهمشة، وتحقيق العدالة والتمكين داخل المجتمع (سليمان، ٢٠٢٣، ص ٤٢٢). وقد أظهرت الدراسات أن الجامعات تُعد بيئة خصبة لاحتضان مثل هذه المبادرات وتوجيهها لخدمة التنمية المستدامة.

دوافع الابتكار الاجتماعي: يُحرّك الابتكار الاجتماعي جملة من الدوافع من بينها إشراك العنصر البشري في تصميم الحلول الاجتماعية، وابتكار طرق فعالة لتلبية الاحتياجات المجتمعية، والاستجابة للتحديات المعقدة التي تواجه المجتمعات، وتحقيق استجابات مرنة ومتكاملة(سليمان، ٢٠٢٣، ص ٤٢٢).

أبعاد ومجالات الابتكار الاجتماعي: تتعدد مجالات الابتكار الاجتماعي لتشمل أربعة أبعاد أساسية في المؤسسات: التوجه الاستراتيجي، وتنمية الموارد البشرية، وتحسين المنتجات والخدمات، والتنظيم الذكي كما يرى خليل وآخرون (٢٠٢١) أن الابتكار الاجتماعي يستجيب لمجالات مثل التعليم، الصحة، الفقر، الطاقة، والبيئة، وهي نفس المجالات التي تتقاطع مع أهداف التنمية المستدامة (ص ٨٧٧).

الاسهام المهني للخدمة الاجتماعية في تفعيل الابتكار الاجتماعي:

مهنة الخدمة الاجتماعية تلعب دورًا حيويًا في تعزيز الابتكار الاجتماعي من خلال تصميم وتنفيذ حلول إبداعية لمعالجة التحديات الاجتماعية المعقدة. ويمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية:

١. **تحديد المشكلات الاجتماعية**: يعمل الأخصائيون الاجتماعيون على تشخيص الاحتياجات والمشكلات في المجتمعات، مثل الفقر، العنف الأسري، أو الإقصاء الاجتماعي، مما يشكل أساسًا لتطوير حلول مبتكرة.

٢. **تطوير حلول مستدامة:** يساهمون في تصميم برامج ومبادرات اجتماعية تعتمد على أساليب جديدة، مثل استخدام التكنولوجيا (تطبيقات لدعم المحتاجين) أو نماذج اقتصادية (مثل التعاونيات الاجتماعية).

٣. **التعاون متعدد القطاعات:** يربط الأخصائيون الاجتماعيون بين القطاعات الحكومية، الخاصة، والمجتمع المدني لخلق شراكات تدعم الابتكار، مثل إنشاء مراكز مجتمعية توفر خدمات متكاملة.

٤. **تمكين المجتمعات:** يعززون قدرات الأفراد والمجموعات من خلال التدريب والتثقيف، مما يمكّنهم من المشاركة في ابتكار حلول تناسب احتياجاتهم الخاصة.

٥. **التقييم والتحسين:** يستخدمون منهجيات علمية لتقييم فعالية المبادرات الاجتماعية وتحسينها، مما يضمن استدامة الأثر الإيجابي.

خلاصة القول، أن الخدمة الاجتماعية تجمع بين الخبرة الإنسانية والمنهجية العلمية لخلق حلول مبتكرة تحقق العدالة الاجتماعية وتحسن جودة الحياة.

ب. التنمية المستدامة

مفهوم التنمية المستدامة : تُعرّف التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون أن تُعرض قدرة الأجيال القادمة للخطر في تلبية احتياجاتهم"، وفقًا لتعريف الأمم المتحدة. كما يشير قليوبي (٢٠٢٣) إلى أنها تنمية تراعي التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتضمن الاستخدام الرشيد للموارد (ص ٤٨٥).

أهداف التنمية المستدامة: اعتمدت الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ سبعة عشر هدفًا لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، تشمل القضاء على الفقر والجوع، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، العمل المناخي، والصحة الجيدة، وغيرها (قليوبي، ٢٠٢٣، ص ٤٨٦).

أبعاد التنمية المستدامة:

- **البعد الاقتصادي:** يشمل النمو الاقتصادي، كفاءة استخدام الموارد، والعدالة في توزيعها (قليوبي، ٢٠٢٣، ص ٤٨٧).
- **البعد الاجتماعي:** يتمحور حول إشراك جميع فئات المجتمع وتلبية احتياجاتهم الأساسية، وتحقيق العدالة الاجتماعية (خليل وآخرون، ٢٠٢١، ص ٨٨١).
- **البعد البيئي:** يهتم بالحفاظ على الموارد الطبيعية، ومنع التدهور البيئي لضمان رفاهية الأجيال المقبلة.
- **البعد التكنولوجي:** يؤكد على نقل التكنولوجيا النظيفة، والابتكار في العمليات الإنتاجية (خليل وآخرون، ٢٠٢١، ص ٨٨٣).

ج. الابتكار الاجتماعي في الجامعات ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

مع تسارع التحديات العالمية، أصبحت الجامعات مطالبة بالقيام بدور ريادي في تفعيل الابتكار الاجتماعي، ليس فقط كوظيفة ثالثة (خدمة المجتمع)، بل كأداة استراتيجية لتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠. فقد أشار خليل وآخرون (٢٠٢١) إلى أن الجامعات تملك الموارد البشرية والمعرفية القادرة على تطوير حلول مجتمعية مستدامة (ص ٨٨٥). وتتحقق الاستدامة التعليمية من خلال تحويل الجامعات إلى مؤسسات تعليم مدى الحياة، وتحسين جودة التعليم، وتعزيز الاقتصاد المعرفي، وتوفير بيئات ابتكارية فعالة (ص ٨٨٩).

سابعاً: الدراسات السابقة:

هدفت دراسة خلف (٢٠٢٥) إلى التعرف على دور الأنشطة الطلابية في تعزيز الابتكار الاجتماعي لدى طلاب جامعة قطر، واستكشاف الفروق في هذا الدور بحسب متغيرات النوع (ذكور/إناث)، نوع الكلية (نظرية/تطبيقية)، والمستوى الدراسي (فرقة ثانية فأقل/ ثالثة فأكثر). اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي بأسلوب المسح الاجتماعي، وطبقت أداة مكونة من عدة أبعاد تقيس مختلف مهارات الابتكار الاجتماعي مثل المرونة، الأصالة، الطلاقة الفكرية، وحل المشكلات، وكشفت النتائج أن مستوى دور الأنشطة الطلابية في تعزيز الابتكار الاجتماعي لدى طلاب جامعة قطر كان متوسطًا، حيث كانت أعلى الأبعاد فاعلية هي: تعزيز مهارتي الأصالة والمرونة الابتكارية، في حين كان تعزيز مهارة التعامل مع المشكلات في المرتبة الأخيرة. كما أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الإناث في معظم الأبعاد، وكذلك لصالح طلاب الكليات النظرية على طلاب الكليات التطبيقية، وأيضًا لصالح الطلاب في الفرق الأولى والثانية مقارنة بالطلاب في الفرق المتقدمة، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير برامج الأنشطة الطلابية لتكون أكثر ارتباطًا بالابتكار الاجتماعي، وإعادة هيكلة تنظيمها بحيث تراعي الفروق النوعية في احتياجات الطلاب، إلى جانب إدماج مفاهيم الابتكار الاجتماعي في الخطة الاستراتيجية للجامعة، وتدريب المشرفين الأكاديميين على تصميم أنشطة موجهة نحو تعزيز مهارات الابتكار الاجتماعي.

هدفت دراسة García-Aracil& Isusi-Fagoaga (2024) إلى تحليل واقع الابتكار

الاجتماعي في الجامعات الإسبانية، وتحديد التحديات التي تعيق دمجه في التعليم الجامعي والبحث الأكاديمي، بما يسهم في تعزيز الدور المجتمعي للمؤسسات الأكاديمية في ضوء أهداف التنمية المستدامة، وأظهرت نتائج الدراسة أن مشاركة أعضاء هيئة التدريس في الابتكار الاجتماعي لا تزال محدودة، ويرجع ذلك إلى عدة معوقات من أبرزها غياب الحوافز المؤسسية، وضغط الأعباء الأكاديمية، ونقص التمويل، وضعف البنية التنظيمية الداعمة. كما أوضحت أن مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية أكثر انخراطًا في الابتكار الاجتماعي مقارنة بالكليات العلمية والهندسية. وتمثلت أبرز التحديات في عبء التدريس والبحث الزائد، غياب السياسات التحفيزية، ضعف تفاعل المجتمع المحلي، وقلة التقدير الرسمي للمشروعات ذات الطابع الاجتماعي. في المقابل، أشارت الدراسة إلى بعض العوامل الممكنة مثل إشراك الطلاب، وتوفير دعم مالي مرن، ودمج الابتكار الاجتماعي في الخطط الاستراتيجية للجامعات، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير إطار تنظيمي وطني موحد يعزز الابتكار الاجتماعي في الجامعات الإسبانية، وإنشاء وحدات مستقلة متخصصة، وإعادة النظر في سياسات التوظيف والترقية لتشمل المساهمات الاجتماعية، وتوفير تمويل أولي للمبادرات، وتطوير محتوى أكاديمي وتدريبي في هذا المجال، إلى جانب بناء شراكات فعّالة مع المجتمع المدني.

هدفت دراسة عسيري (٢٠٢٤) إلى الكشف عن مدى توفر أبعاد الابتكار الاجتماعي في عمادات شؤون الطلاب في الجامعات السعودية، وذلك من خلال قياس أربعة أبعاد أساسية هي: العمل الذكي والتنظيم المرن، تنمية الموارد البشرية، تحسين المنتجات والخدمات، وتكوين الشراكات المجتمعية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي بأسلوب المسح الاجتماعي، وطبقت أداة الاستبانة على عينة مكونة من ٤٣٧ فردًا من العاملين الإداريين والقياديين في خمس جامعات سعودية حكومية (الملك سعود، الملك عبدالعزيز، الإمام عبد الرحمن بن فيصل، الأميرة نورة، طيبة)، أظهرت النتائج أن عمادات شؤون الطلاب في الجامعات السعودية تهتم بتزويد الطلبة بالمهارات المطلوبة لسوق العمل، كما توفر خدمات متعددة، لكنها تواجه تحديات في الموارد البشرية وعوائق في إقامة شراكات فعالة مع المجتمع المحلي. كذلك كشفت النتائج وجود حاجة كبيرة لتطوير مهني للعاملين في هذا المجال. كما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية حسب الجامعة في ثلاثة من الأبعاد الأربعة، في حين لم تظهر فروق إحصائية ذات دلالة بناءً على سنوات الخبرة، وقد أوصت الدراسة بإنشاء وحدات تنظيمية مستقلة تعنى بالابتكار الاجتماعي داخل عمادات شؤون الطلاب، وبتفعيل الشراكات مع الجهات المجتمعية، إضافة إلى دمج الابتكار الاجتماعي في البرامج الطلابية والأنشطة الجامعية، مع إعداد برامج تدريبية تستهدف تطوير قدرات العاملين الإداريين في هذا المجال.

هدفت دراسة سليمان (٢٠٢٣) إلى تحديد متطلبات استخدام الابتكار الاجتماعي كمدخل لتنمية رأس المال البشري في مراكز الشباب، من منظور طريقة تنظيم المجتمع. استندت الدراسة إلى أهمية رأس المال البشري كمكون أساسي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وسعت إلى توضيح كيف يمكن للابتكار الاجتماعي أن يساهم في تعزيز المهارات، المعارف، القدرات، والخبرات لدى العاملين في مراكز الشباب، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك حاجة ماسة لتطوير قدرات العاملين بمراكز الشباب في مجالات متعددة مرتبطة بالابتكار الاجتماعي، مثل المعرفة بأساليب التعلم الحديثة، والقدرة على حل المشكلات باستخدام طرق مبتكرة، والانخراط في أنشطة جماعية قائمة على التفكير التشاركي. كما بيّنت النتائج أن درجة توفر المتطلبات المعرفية والمهارية والخبرات والقدرات المرتبطة بالابتكار الاجتماعي كانت بمستوى متوسط، بينما واجهت المراكز معوقات كبيرة، من أبرزها ضعف التمويل، والبيروقراطية الإدارية، ونقص التدريب المؤسسي، وقد أوصت الدراسة بضرورة إنشاء وحدات للابتكار الاجتماعي في مراكز الشباب، وتقديم برامج تدريبية متخصصة في الابتكار والتفكير التصميمي، وتبني استراتيجيات

تطوير مهني للعاملين، مع أهمية إدماج مناهج الابتكار الاجتماعي ضمن الخطط التشغيلية لمراكز الشباب. كما دعت إلى تطوير سياسات واضحة لاحتضان الأفكار الإبداعية وتنفيذها، وتوفير آليات تقييم مستدامة للأثر الاجتماعي لتلك المبادرات.

هدفت دراسة Cunha et al. (2022) إلى تحليل العلاقة بين مشاريع الابتكار الاجتماعي وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) في السياق البرتغالي، باستخدام برنامج "الابتكار الاجتماعي البرتغالي " (Portugal Social Innovation – PSI)كدراسة حالة. اعتمدت الدراسة على منهجية مختلطة تضمنت تحليل المحتوى وتحليل المراسلات المتعددة لتصنيف ٢٠٩ مشروعًا ممولًا ضمن البرنامج وفقًا لخمسة مجالات رئيسية تمثل أبعاد التنمية المستدامة: الاقتصادي، الاجتماعي، التعليمي، البيئي، والحكومي، وأظهرت النتائج أن حوالي ٣٥% من المشاريع الممولة تركز على أهداف التنمية الاجتماعية، و٣٠% على الأهداف الاقتصادية، و٣٠% على الأهداف التعليمية، في حين لم تُسجل مشاريع مرتبطة مباشرة بالأهداف الحكومية. كما أبرزت النتائج أن المستفيدين الرئيسيين من المشاريع يختلفون بحسب نوع الهدف التنموي، فمثلًا يستفيد الشباب والعاطلون من مشاريع الأهداف الاقتصادية، في حين تُركز مشاريع الأهداف الاجتماعية على كبار السن والمرضى. كذلك، كانت معظم الابتكارات التي تم تطويرها ذات طبيعة خدمية، وشارك في تنفيذها بشكل أساسي منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وهو ما يعكس الدور البارز لهذه الجهات في النهوض بالمشروعات الاجتماعية، وأوصت الدراسة باستخدام أهداف التنمية المستدامة كإطار تصنيفي لأنشطة الابتكار الاجتماعي، لما له من أثر في تعزيز تكامل الفاعلين الاجتماعيين وتوجيه الجهود نحو التحديات المجتمعية. كما شددت على أهمية تبني منهجية تشاركية قاعدية في تنفيذ المبادرات، وتشجيع تطوير نماذج ابتكار اجتماعي تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لتحقيق الأثر المستدام.

هدفت دراسة Dryjanska et al (2022) إلى استعراض وتحليل الممارسات التعليمية في مؤسسات التعليم العالي التي تدعم الابتكار الاجتماعي والتنمية المستدامة، وذلك من خلال مراجعة دراسات حالة في جامعات أوروبية مختارة. ركزت الدراسة على استكشاف كيف يمكن للجامعات أن تُعيد صياغة أدوارها كمحركات للتغيير الاجتماعي، من خلال تبني نماذج تعليمية تشاركية ومشروعات تعلّم مجتمعي عابرة للتخصصات، مع ربط ذلك بالأجندة العالمية لأهداف التنمية المستدامة.(SDGs) ، أظهرت النتائج أن الجامعات التي تبنت مبادئ الابتكار الاجتماعي داخل هياكلها التعليمية والإدارية تمكنت من تطوير نماذج تعليمية أكثر شمولًا، تشجع على انخراط الطلبة في معالجة التحديات الاجتماعية، وتعزز من ثقافة المسؤولية المجتمعية. كما أكدت الدراسة أن التعلم القائم على المشروعات، والبحث الإجرائي، والتفاعل المستمر مع الشركاء المجتمعيين، يشكل أدوات فعالة لترسيخ مفاهيم التنمية المستدامة في البيئة الجامعية. وأشارت إلى أن مثل هذه النماذج تتطلب إعادة هيكلة في المناهج، وتغييرًا في أدوار أعضاء هيئة التدريس من ملقنين إلى ميسّرين للعملية التعليمية، وقد أوصت الدراسة الجامعات بتعزيز العلاقة بين الابتكار الاجتماعي والاستدامة في سياساتها المؤسسية، وإدماج أطر التفكير التحويلي في التعليم الجامعي، وتوفير منصات تشاركية للطلبة وأصحاب المصلحة لتوليد حلول اجتماعية. كما دعت إلى إنشاء وحدات أكاديمية تعنى بالتحفيز على التغيير الاجتماعي المستدام، وتكثيف الشراكات العابرة للقطاعات لدعم الحلول المجتمعية المبتكرة.

هدفت دراسة الزامل (٢٠٢٢) إلى تحديد متطلبات إدارة الابتكار في الجامعات السعودية، وذلك في ضوء مؤشرات الابتكار العالمية، من خلال تحليل ثلاثة أبعاد رئيسية: المتطلبات التنظيمية، المتطلبات المادية، والمتطلبات الثقافية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وطبقت أداة استبانة على عينة مكونة من ٢٤٠ من القادة الأكاديميين والإداريين في مجال الابتكار بالجامعات (عمداء، وكلاء، رؤساء

أقسام، مديري وحدات)، وأظهرت النتائج أن درجة توفر متطلبات إدارة الابتكار في الجامعات السعودية كانت مرتفعة من وجهة نظر القادة، وجاء ترتيب الأبعاد من الأعلى إلى الأدنى على النحو التالي: المتطلبات الثقافية، ثم المادية، فالتنظيمية. وتمثلت أبرز المتطلبات الثقافية في نشر ثقافة الابتكار داخل المجتمع الجامعي، وتشجيع الإبداع والمبادرات، وتطوير ثقافة العمل الجماعي. أما المتطلبات المادية، فقد شملت توفير البنية التحتية والتقنيات الحديثة، وزيادة مخصصات البحث والابتكار، وتأسيس مراكز ابتكار جديدة. بينما تمثلت المتطلبات التنظيمية في تطوير الإجراءات الإدارية، وتعزيز التعاون مع الخبراء، وتوطين التكنولوجيا، وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء هياكل تنظيمية مرنة لإدارة الابتكار، وتوفير حوافز للابتكار في كافة المسارات التعليمية والإدارية، وزيادة الاستثمار في البنية التحتية للبحث والتطوير، والعمل على رفع مستوى الوعي بثقافة الابتكار في البيئة الجامعية. كما أكدت على أهمية التعاون مع مؤسسات المجتمع لتسريع توظيف الابتكارات في حل المشكلات التنموية.

هدفت دراسة Mdleleni (2022) إلى استكشاف دور الجامعة في تعزيز الابتكار الاجتماعي والتنمية المجتمعية، من خلال إعادة تحديد موقع الجامعة كمؤسسة فاعلة في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، بما يتجاوز أدوارها التقليدية في التعليم والبحث العلمي. وركزت الدراسة على فهم نوعية المساهمات التي تقدمها الجامعات في عمليات الابتكار الاجتماعي، وأثر هذه المساهمات على اتجاه وقوة الابتكارات الاجتماعية، وبالتالي على التنمية الاجتماعية، وذلك عبر دراسة حالة لمشروع "Zenzeleni Networks"الذي شاركت فيه جامعة ويسترن كيب بجنوب أفريقيا، واعتمدت الدراسة على تصميم بحثي استكشافي باستخدام منهج دراسة الحالة، واستندت إلى بيانات نوعية ثانوية تم تحليلها وصفياً للكشف عن أوجه مساهمة الجامعة في العملية الابتكارية الاجتماعية، وأظهرت النتائج أن الجامعات يمكن أن تقوم بدور محوري في دعم المبادرات الاجتماعية التحولية من خلال ما توفره من موارد بشرية ومعرفية ومؤسسية. كما بيّنت الدراسة أن المشاريع الجامعية ذات الطابع الاجتماعي تساهم في تمكين المجتمعات المحلية المهمشة، وتدعم التماسك الاجتماعي، وتعمل على تنمية رأس المال الاجتماعي، مما يسهم في تحقيق تنمية مجتمعية أكثر استدامة وشمولًا، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور الجامعات كجهات فاعلة في بناء شبكات محلية تشاركية مع شركاء المجتمع المدني، للاستفادة من نتائج البحوث الأكاديمية في توسيع نطاق التدخلات الاجتماعية ورفع كفاءتها. كما دعت إلى مزيد من البحوث التطبيقية لفهم الآليات التي تمكّن الجامعات من تحويل المعرفة إلى حلول قابلة للتنفيذ والتوسع في المجتمعات المحلية.

هدفت دراسة آل تميم (٢٠٢١) إلى التعرف على واقع الممارسات التنظيمية والإدارية في الجامعات السعودية المتعلقة بإدارة الابتكار وريادة الأعمال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس الإناث، مع التركيز على ثلاث مجالات رئيسية: أسس صياغة الاستراتيجية، هيكلة التنظيم الإداري والتنفيذ، والرقابة والتقويم، وأظهرت نتائج الدراسة أن تقديرات المشاركات جاءت مرتفعة في جميع مجالات الدراسة الثلاثة، ما يشير إلى وجود إدراك إيجابي لمستوى الممارسات التنظيمية والإدارية ذات الصلة بالابتكار وريادة الأعمال. في مجال أسس صياغة الاستراتيجية، أشارت النتائج إلى وجود توافق بين رؤى الجامعات وأهداف برنامج التحول الوطني، بالإضافة إلى تبني استراتيجيات تشجع على دور الطلاب الريادي، وتكامل استراتيجي مع مؤسسات المجتمع. أما في مجال هيكلة التنظيم الإداري والتنفيذ، فقد بينت النتائج أن الجامعات تدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتُعِدّ أعضاء هيئة التدريس لتقديم الإرشاد الأكاديمي في مجال الابتكار، وتستثمر في براءات الاختراع. وفي مجال الرقابة والتقويم، كشفت النتائج عن تطبيق الجامعات للحوكمة، وتحديث الأطر التشريعية، وتوظيف التقنية لتطوير إدارة الابتكار، بالإضافة إلى التزامها بالشفافية وتقييم الأداء، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، أبرزها:

تطوير الهياكل التنظيمية والبنى التحتية بما يتوافق مع متطلبات إدارة الابتكار، استقطاب قيادات جامعية قادرة على تفعيل الشراكات المجتمعية، تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال بين الطلبة والهيئة التدريسية، وتوسيع قنوات التعاون مع المؤسسات المحلية والدولية، إلى جانب إجراء دراسات مقارنة بين الجامعات السعودية لدعم التحسين المستمر في هذا المجال.

هدفت دراسة المعيقل والدوسري (٢٠٢١) إلى التعرف على واقع ممارسات الابتكار الاجتماعي في المرحلة الثانوية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، أيرلندا، وسنغافورة، واستكشاف إمكانية الاستفادة من هذه التجارب الدولية لتطوير الابتكار الاجتماعي في التعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الوثائقي من خلال مراجعة وثائق رسمية، تقارير دولية، ومصادر بحثية من الدول محل الدراسة، وأظهرت النتائج أن الدول الثلاث تُولي اهتمامًا كبيرًا بالابتكار الاجتماعي في التعليم الثانوي من خلال إنشاء وحدات ومراكز متخصصة، وتصميم مناهج تعليمية تدمج مفاهيم الابتكار الاجتماعي، وتحفيز الطلاب على تقديم حلول عملية للتحديات المجتمعية. ومن أبرز التجارب التي عرضتها الدراسة: مكتب الابتكار الاجتماعي في البيت الأبيض بالولايات المتحدة، ومبادرات تعليمية متقدمة مثل برنامج "YSI" في أيرلندا، ومنهج الابتكار الاجتماعي في المدارس الثانوية في سنغافورة، وقد توصلت الدراسة إلى عدد منها الحاجة إلى بناء استراتيجية وطنية سعودية تدعم إدماج الابتكار الاجتماعي في التعليم الثانوي، وأهمية تطوير منصة وطنية للابتكار الاجتماعي، مع وحدة تنسيقية بين الجهات التعليمية والمجتمعية، وضرورة توفير برامج تمويلية طويلة وقصيرة المدى لدعم المشاريع الطلابية الاجتماعية، وتعزيز التعاون بين القطاعات الحكومية والخاصة وغير الربحية لتوسيع نطاق الابتكار الاجتماعي، وتضمين مفاهيم ومهارات الابتكار الاجتماعي في المناهج والأنشطة المدرسية، وأوصت الدراسة بتبني نموذج تعليمي وطني مستوحى من التجارب الدولية الناجحة، وتكييفه بما يتناسب مع البيئة التعليمية السعودية، مع أهمية تدريب المعلمين وتوفير محتوى تعليمي داعم، وتشجيع الطلاب على الانخراط في مبادرات تخدم قضايا المجتمع المحلي.

هدفت دراسة خليل، وآخرون (٢٠٢١) إلى تحديد متطلبات إنشاء مركز للابتكار الاجتماعي في جامعة الأزهر في ضوء أبعاد التنمية المستدامة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وسعت إلى إبراز الأسس الفكرية والنظرية للابتكار الاجتماعي، وتوضيح الصلة بينه وبين التنمية المستدامة، إلى جانب الكشف عن أهم المقومات التنظيمية والفنية والتشريعية اللازمة لإنشاء مركز متخصص في الابتكار الاجتماعي داخل البيئة الجامعية، وأظهرت النتائج أن هناك حاجة ملحة لإنشاء مراكز متخصصة بالابتكار الاجتماعي داخل الجامعات لتواكب التغيرات المجتمعية والتحديات البيئية والتعليمية، وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مثل القضاء على الفقر، جودة التعليم، المساواة، والعمل المناخي. وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تبني رؤية استراتيجية تتضمن إعداد إطار تنظيمي وهيكلي مستقل يدعم الابتكار الاجتماعي، وإدماج الابتكار الاجتماعي في السياسات الجامعية والبرامج الأكاديمية، وتوفير بنية تحتية ملائمة وميزانية خاصة للمشاريع المجتمعية، وبناء شراكات بين الجامعة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وتأسيس قاعدة بيانات للمبادرات الاجتماعية الناشئة وتحفيز البحث العلمي في المجال، كما أوصت الدراسة بتسريع إنشاء مراكز وطنية وجامعية للابتكار الاجتماعي كجزء من استراتيجية التنمية المستدامة، مع العمل على تدريب الكوادر الأكاديمية والإدارية على تبني منهجيات الابتكار الاجتماعي، وتفعيل دور الجامعات كمحرك للتغيير.

هدفت دراسة Gómez-Zermeño & Alemán de la Garza (2020) إلى استكشاف دور المختبرات المفتوحة للابتكار الاجتماعي (OPENLAB_SI) في دعم البحث والابتكار في التعليم من أجل السلام والتنمية المستدامة، وذلك من خلال تطبيق دراسة حالة على مختبر مفتوح أقيم في إحدى الجامعات

المكسيكية تحت عنوان ."@KINDNESS" ركزت الدراسة على مدى فاعلية هذه المختبرات في تعزيز المشاركة المجتمعية وتوليد المعرفة الجماعية من خلال منهجية التعلم القائم على التحديات، خاصة في سياقات حضرية وريفية ومهمشة، وأظهرت نتائج الدراسة أن المختبر المفتوح ساهم في تفعيل العمل التعاوني بين المشاركين من مؤسسات تعليمية وحكومية وأهلية، مما أدى إلى توليد مقترحات واقعية لحلول اجتماعية تستند إلى استخدام الطاقات المتجددة. كما بينت النتائج أن المشاركين طوروا فهمًا أعمق للعلاقة بين التعليم من أجل السلام والتنمية المستدامة، واكتسبوا مهارات علمية وتكنولوجية جديدة يمكن تطبيقها في مشاريع ريادة اجتماعية، وأوصت الدراسة بتوسيع نطاق تطبيق هذه المختبرات في مؤسسات التعليم العالي باعتبارها نماذج قابلة للتكرار، والعمل على دمج منهجية المختبرات المفتوحة ضمن استراتيجيات التعليم الجامعي لتعزيز أهداف التنمية المستدامة، مع التأكيد على أهمية بناء شراكات بين الجامعات والمجتمع والحكومة والقطاع الخاص لضمان استدامة أثر الابتكار الاجتماعي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتشابه الدراسة الحالية مع عدد من الدراسات السابقة في الأهداف العامة المتعلقة بفهم وتفعيل الابتكار الاجتماعي داخل مؤسسات التعليم، لكنها تختلف عنها في المنهجية والأداة ونطاق التطبيق. فعلى مستوى الأهداف، تتفق الدراسة مع دراسة García-Aracil & Isusi-Fagoaga (2024) التي سعت إلى تحليل واقع الابتكار الاجتماعي في الجامعات، ودراسة Mdleleni (2022) التي هدفت إلى استكشاف دور الجامعة في تحقيق التنمية المجتمعية من خلال الابتكار، وكذلك مع دراسة .Dryjanska et al (2022)التي ركزت على ممارسات التعليم العالي التي تعزز الابتكار الاجتماعي والتنمية المستدامة. كما تتقاطع في أهدافها مع دراسة خليل وآخرين (٢٠٢١) التي سعت إلى تحديد متطلبات إنشاء مراكز ابتكار اجتماعي داخل الجامعات، ودراسة آل تميم (٢٠٢١) التي ركزت على الممارسات الإدارية والتنظيمية الداعمة للابتكار وريادة الأعمال.

في المقابل، تختلف الدراسة الحالية من حيث المنهجية، حيث استخدمت أسلوب المقابلات النوعية شبه الموجهة لجمع البيانات من عينة غرضية من مسؤولي الابتكار الاجتماعي في الجامعات السعودية، بينما اعتمدت غالبية الدراسات السابقة على المنهج الوصفي الكمي باستخدام الاستبانة كما في دراسات عسيري (٢٠٢٤)، خلف (٢٠٢٥)، والزامل (٢٠٢٢). كما اعتمدت دراسات أخرى على تحليل الوثائق والمصادر الثانوية، مثل دراسة Cunha et al. (2022) ودراسة المعيقل والدوسري (٢٠٢١)، التي تناولت تجارب دولية في التعليم الثانوي، ودراسة سليمان (٢٠٢٣) التي ركزت على مراكز الشباب.

كما تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث مجتمع الدراسة، حيث استهدفت مسؤولي الابتكار الاجتماعي في الجامعات الحكومية السعودية، بينما ركزت دراسات أخرى على أعضاء هيئة التدريس أو الطلبة أو العاملين في القطاعات الشبابية والاجتماعية. ويُلاحظ أيضًا أن بعض الدراسات مثل Gómez-Zermeño & Alemán de la Garza (2020)استخدمت دراسات حالة لمختبرات مفتوحة للابتكار الاجتماعي، ما يجعلها تختلف عن الدراسة الراهنة في نطاق التحليل والسياق الجغرافي والتربوي.

وقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري، وصياغة محاور المقابلة، وتحديد المفاهيم المركزية المتعلقة بالابتكار الاجتماعي، مما ساهم في إثراء السياق التحليلي للدراسة وتحديد أوجه التقاطع والتباين المعرفي والمنهجي بينها وبين الأدبيات السابقة.

ثامناً: النظريات المفسرة للدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على إطارين نظريين يُسهمان في تفسير الظاهرة محل الدراسة وفهم ديناميكيات الابتكار الاجتماعي في السياق الجامعي، وهما :النظرية الأيكولوجية ونظرية المرونة الاجتماعية .يُساعد

هذان الإطاران في تفسير كيف تتفاعل الجامعات السعودية مع بيئاتها الداخلية والخارجية في سبيل دعم الابتكار الاجتماعي، وتعزيز الأثر التنموي ضمن سياقات متعددة الأبعاد.

١-النظرية الأيكولوجية:(Ecological Theory) : ترتكز النظرية الأيكولوجية، التي طوّرها أورفن برونفنبرنر(Bronfenbrenner) ، على أن الفرد لا يمكن فهمه بمعزل عن البيئة التي يعيش فيها، بل يجب النظر إلى التفاعل الديناميكي بين الأنساق التي ينتمي إليها، مثل الأسرة، المؤسسة التعليمية، المجتمع، والنظام الثقافي والاقتصادي الأوسع. تشير النظرية إلى وجود علاقات متبادلة ومعقدة بين الإنسان ومحيطه، بحيث تؤثر البيئة في تكوين سلوك الفرد وتوجهاته، ويؤثر هو بدوره فيها من خلال أفعاله وتفاعلاته (خلف، ٢٠٢٤).

وفي جانب التعليم الجامعي، توظَّف النظرية الأيكولوجية لفهم الكيفية التي تُمارس من خلالها الجامعات دورًا فاعلًا في التغيير الاجتماعي، ليس فقط من خلال التعليم والبحث، بل عبر استجاباتها للمحيط المجتمعي، وعلاقاتها المتشابكة مع أطراف داخلية (الطلبة، هيئة التدريس) وأخرى خارجية (القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، والبيئة التشريعية). وقد أظهرت دراسات مثل Dryjanska et al. (2022)أن النماذج الجامعية الأكثر تأثيرًا في الابتكار الاجتماعي هي تلك التي تتمتع بدرجة عالية من التفاعل والتكيف مع بيئتها المجتمعية.

تُبرز النظرية الأيكولوجية أهمية فهم العلاقات المتبادلة بين الأنظمة الأكاديمية والمجتمعية، وتساعد الدراسة الحالية في تحليل الأدوار التنظيمية والمؤسسية التي تضطلع بها الجامعات السعودية في دعم الابتكار الاجتماعي، ورصد مدى تكيفها مع التحديات المجتمعية، والتغيرات التنموية ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٢-نظرية المرونة الاجتماعية(Social Resilience Theory) : تُعد المرونة الاجتماعية أحد المفاهيم الناشئة في الأدبيات المرتبطة بالابتكار والتنمية، وتُشير إلى قدرة الأفراد والمؤسسات والمجتمعات على التكيف مع التغيرات المفاجئة والضغوط المعقدة، والقدرة على التعافي منها، بل وتحويلها إلى فرص للابتكار (خليل وآخرون، ٢٠٢١: ٨٧٨). ويؤكد هذا الإطار أن الابتكار الاجتماعي لا يتولد فقط من وفرة الموارد أو وجود المعرفة، بل من قدرة الأفراد والمؤسسات على إعادة تأطير المشكلات، وتوليد استجابات مرنة ومتنوعة لمواجهتها.

في السياق الجامعي، تُعد المرونة شرطًا أساسيًا لتحقيق التميز المؤسسي، خصوصًا في ظل التغيرات السريعة في احتياجات المجتمع، وسوق العمل، والمشكلات التنموية. وقد بينت دراسة García-Aracil & Isusi-Fagoaga (2024)أن الجامعات التي تفتقر إلى الأطر المرنة والسياسات التحفيزية يصعب عليها تحقيق أثر ملموس في الابتكار الاجتماعي. كما أكدت دراسة خلف (٢٠٢٥) أن الطلبة الذين يمتلكون مهارات المرونة الفكرية والاجتماعية يظهرون قدرة أكبر على التفاعل مع الأنشطة الطلابية ذات الطابع الابتكاري.

تسهم هذه النظرية في تفسير كيف يمكن للجامعات أن تبني قدراتها المؤسسية والاجتماعية للتعامل مع التحديات المجتمعية المعقدة، وتحويل الأزمات والموارد المحدودة إلى فرص لتوليد حلول مبتكرة من خلال المشاركة الطلابية والبحث المجتمعي.

تاسعاً: الإجراءات المنهجية:

نوع ومنهج الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن تصنيف الدراسات الوصفية التحليلية، مع الاعتماد على المنهج النوعي، حيث تم توظيف المسح الاجتماعي نظراً لملاءمتها لطبيعة البحث وأهدافه. وتركز الدراسة على تحليل الدور الذي تلعبه الجامعات السعودية في تعزيز الابتكار الاجتماعي ومدى إسهامه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال رصد آراء عينة من مسؤولي الابتكار الاجتماعي في هذه الجامعات. كما تهدف إلى

تصنيف الأدوار وتحليلها تحليلاً شاملاً للوصول إلى دلالات إحصائية وموضوعية، تمكّن من صياغة استنتاجات علمية ذات قابلية للتطبيق في سياقات مماثلة، ويتميز المنهج المُعتمد بتكامله بين التحليل الكمي والنوعي، مما يجعله يتجاوز الوصف السطحي إلى تحليل العلاقات والأنماط بشكل منهجي، ويُسهم في تعميم النتائج وفق أسس علمية رصينة.

مجتمع وعينة الدراسة:

تكوَّن مجتمع الدراسة من مسؤولي الابتكار الاجتماعي في الجامعات الحكومية السعودية، والتي يبلغ عددها (٣٠) جامعة. ويُعد هذا المجتمع مجتمعاً مستهدفاً بامتياز نظراً لطبيعة المهام المنوطة بهم، والتي ترتبط مباشرة بتعزيز الابتكار الاجتماعي في مؤسساتهم التعليمية، ونظراً لصغر حجم المجتمع، اتبعت الدراسة أسلوب الحصر الشامل، حيث شملت جميع أفراده بهدف تحقيق شمولية في جمع البيانات وتقليل احتمالات الانحياز العيني. ومع ذلك، وبسبب عدم استجابة بعض الجامعات أو عدم وضوح الجهة المسؤولة عن الابتكار الاجتماعي فيها، اقتصرت عملية جمع البيانات على إجراء مقابلات مع عينة غرضية مكونة من (١١) مشارك، ممثلين لجامعات موزعة على مناطق جغرافية مختلفة في المملكة العربية السعودية، وذلك لضمان تنوع العينة وتمثيلها للواقع البحثي.

خصائص المشاركين بالدراسة

جدول رقم (١) خصائص المشاركين بالدراسة (ن=١١)

البيان		العدد	النسبة
النوع	أنثى	٤	٣٦.٤%
	ذكر	٧	٦٣.٦%
المؤهل العلمي	ماجستير	٦	٥٤.٥%
	دكتوراه	٥	٤٥.٥%
الخبرة	٥ سنوات فأقل	١	٩.١%
	من ٦ - ١٠ سنوات	٥	٤٥.٥%
	١١ - ١٥ سنة	٣	٢٧.٣%
	أكثر من ١٥ سنة	٢	١٨.٢%
منطقة الجامعة	المنطقة الوسطى	٤	٣٦.٤%
	المنطقة الشرقية	٢	١٨.٢%
	المنطقة الغربية	٣	٢٧.٣%
	المنطقة الجنوبية	١	٩.١%
	المنطقة الشمالية	١	٩.١%

يعرض الجدول رقم (١) خصائص المشاركين في الدراسة (ن=١١). أظهرت النتائج أن غالبية العينة كانت من الذكور بنسبة ٦٣.٦%، مقابل ٣٦.٤% من الإناث. فيما يتعلق بالمؤهل العلمي، تبين أن ٥٤.٥% من المشاركين يحملون درجة الماجستير، بينما ٤٥.٥% يحملون درجة الدكتوراه، مما يشير إلى أن مسؤولي الابتكار الاجتماعي في الجامعات السعودية المشاركة في الدراسة يتمتعون بمؤهلات أكاديمية عالية، ويعكس اهتمام قيادات الجامعات بتكليف أفراد ذوي كفاءات أكاديمية متميزة بمسؤولية هذه الوحدات.

كما كشفت النتائج عن توزيع المشاركين حسب الخبرة، حيث شكلت الفئة التي تتراوح خبرتها بين ٦ و١٠ سنوات النسبة الأكبر (٤٥.٥%)، تلتها الفئة التي تتراوح خبرتها بين ١١ و١٥ سنة بنسبة ٢٧.٣%، ثم الفئة التي تزيد خبرتها عن ١٥ سنة بنسبة ١٨.٢%، بينما كانت الفئة التي تقل خبرتها عن ٥ سنوات الأقل بنسبة ٩.١%. يعكس هذا التوزيع أن معظم المشاركين يتمتعون بخبرة متوسطة إلى عالية، مما يعزز فهمهم

العميق لممارسات الابتكار في السياق الجامعي، أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي، فقد أظهرت النتائج أن النسبة الأكبر من المشاركين ينتمون إلى جامعات في المنطقة الوسطى بنسبة ٣٦.٤%، تليها المنطقة الغربية بنسبة ٢٧.٣%، ثم المنطقة الشرقية بنسبة ١٨.٢%، بينما تساوت نسبة المشاركين من المنطقتين الشمالية والجنوبية عند ٩.١% لكل منهما. يعكس هذا التوزيع مستوى التمثيل الشامل لمناطق المملكة العربية السعودية.

حجم العينة والأساليب الإحصائية:

تم تحديد حجم العينة باستخدام المعادلة الإحصائية المناسبة للدراسات الاجتماعية التي تعتمد على الاستبيان الإلكتروني، مع الأخذ في الاعتبار حجم المجتمع المستهدف ومعدل الثقة ٩٥% وهامش الخطأ ٥%. كما تمت الاستعانة بمنصة Google Forms لجمع البيانات، وتم استخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة للوصول إلى المشاركين، نظرًا لسهولة الوصول إليهم وتنوع خلفياتهم الاجتماعية.

أما فيما يخص الأساليب الإحصائية، فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل البيانات الوصفية، بينما استخدم اختبار One-Way ANOVA لاختبار الفروق بين المتغيرات، وذلك لملاءمته طبيعة البيانات المتعددة المستويات. ولتحديد مصدر الفروق تحديدًا دقيقًا، تم استخدام اختبار Post Hoc (Tukey HSD)ويعتمد هذا الاختيار على أن جميع المتغيرات المدروسة كمية أو مقيّمة بمقياس ليكرت.

أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة أداة المقابلة شبه المُقنَّنة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات الميدانية من عينة البحث المتمثلة في مسؤولي الابتكار الاجتماعي بالجامعات الحكومية السعودية. وتُعد هذه الأداة من أكثر الأدوات ملاءمةً للدراسات النوعية الاستكشافية، حيث تتيح للباحث التعمق في الخبرات الذاتية للمشاركين، ورصد السياقات الخفية التي قد لا تُظهرها الأدوات الكمية. كما مكّنت المقابلة من التفاعل المباشر مع المبحوثين في بيئاتهم العملية، مما ساهم في استكشاف تصوراتهم حول دور الجامعات في تعزيز الابتكار الاجتماعي ومدى ارتباطه بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد أسهم استخدام هذه الأداة في الكشف عن طبقات متعددة من المعاني، وفهم أعمق للسياقات المؤسسية والتنظيمية التي تؤثر في تفعيل الابتكار الاجتماعي، مما يعزز مصداقية النتائج وثراء البيانات المُجمَّعة.

تكوّن دليل المقابلة من قسمين رئيسيين صُمّما بعناية لضمان شمولية الأداة ودقتها في جمع البيانات. خُصص القسم الأول لجمع المعلومات الأولية عن المشاركين، والتي تساعد في تصنيف الاستجابات وفهمها في سياقاتها المهنية والأكاديمية. وقد اشتمل هذا القسم على متغيرات أساسية مثل: نوع المشارك (ذكر أو أنثى)، اسم الجامعة، عدد سنوات الخبرة في مجال الابتكار أو العمل المجتمعي، إضافة إلى الدرجة العلمية التي يحملها (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه).

أما القسم الثاني من دليل المقابلة، فقد ركّز على المحاور الموضوعية التي تشكل جوهر الدراسة، حيث توزعت الأسئلة على أربعة محاور رئيسية، اشتملت في مجموعها على (٢٣ سؤالًا) ما بين مغلق ومفتوح. تناول المحور الأول الدور الحالي الذي تقوم به الجامعات في دعم وتفعيل الابتكار الاجتماعي، من خلال أسئلة تغطي الجوانب التنظيمية والاستراتيجية، والبرامجية، إلى جانب سؤال مفتوح يتيح للمشارك وصف آليات الدعم وذكر نماذج حقيقية لمبادرات ناجحة، وتركز المحور الثاني على البرامج والمبادرات الجامعية الداعمة للابتكار الاجتماعي، مستعرضًا طبيعة هذه البرامج، والمجالات التنموية

التي تستهدفها، مع طلب أمثلة لمبادرات تم تنفيذها وحققت أثرًا واقعيًا في المجتمع. أما المحور الثالث، فقد خُصص لاستكشاف التحديات والمعوقات التي تعيق تقدم الابتكار الاجتماعي في الجامعات، سواء كانت مالية، إدارية، تنظيمية أو ثقافية، مع فتح المجال للمشاركين لعرض الإجراءات التي اتخذوها للتغلب على هذه المعوقات، وقد خُتم دليل المقابلة بالمحور الرابع، والذي ركّز على جمع توصيات عملية لتعزيز الابتكار الاجتماعي في الجامعات، من خلال استقصاء آراء المشاركين حول السبل الكفيلة بتفعيل هذا المجال الحيوي، بما يحقق الاتساق مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ وأجندة التنمية المستدامة.

لضمان تحقيق الصدق والثبات المنهجي لأداة المقابلة، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات العلمية المنظمة التي تضمن موثوقية الأداة ودقتها في جمع البيانات. حيث تم التحقق من الصدق الظاهري من خلال عرض دليل المقابلة على مجموعة من المحكمين الأكاديميين المتخصصين في مجالات الابتكار الاجتماعي، والخدمة الاجتماعية، والتنمية المستدامة. وهدفت هذه الخطوة إلى تقييم مدى وضوح الأسئلة وارتباطها المباشر بأهداف الدراسة ومحاورها الرئيسية، كما تم التأكد من صدق المحتوى، من الحرص على أن تشمل أسئلة المقابلة جميع المحاور المرتبطة بموضوع الدراسة دون إغفال أو تكرار، مع ضمان أن تغطي الأبعاد الأربعة الأساسية: الدور الحالي، البرامج والمبادرات، التحديات، والتوصيات المستقبلية. وفي خطوة إضافية للتحقق من صلاحية الأداة، أجرت الدراسة مجموعة من المقابلات التجريبية مع مشاركين من خارج العينة الأساسية، حيث تمت مراجعة مدى وضوح صياغة الأسئلة ومدى تقبل المشاركين لها، بالإضافة إلى قياس الوقت المستغرق في إجراء المقابلة، ما ساعد على ضبط بعض البنود وتحسين تسلسلها.

واعتمدت الدراسة في تنفيذ المقابلات على أسلوب موحّد وشبه موجّه، باستخدام دليل موحد مع جميع المشاركين، والالتزام بتسلسل منطقي في طرح الأسئلة، بما يسمح بجمع بيانات متكاملة دون التأثير على حرية التعبير لدى المشاركين. وقد تم توثيق إجابات المشاركين بدقة من خلال التسجيل الصوتي أو التدوين المباشر، بعد الحصول على الموافقة المسبقة، ووفي إطار تعزيز ثبات البيانات، تم اعتماد تقنية "التحقق مع المشاركين"، حيث أُعيدت بعض الإجابات إلى أصحابها للمراجعة والتأكيد على أن ما تم تسجيله يعكس آراءهم بدقة دون إسقاط أو تحريف. وقد أسهمت هذه الإجراءات مجتمعة في تعزيز موثوقية أداة المقابلة، وضمان توافقها المنهجي مع أهداف الدراسة ومتطلبات التحليل النوعي الدقيق.

المعالجة الإحصائية

تم تحليل بيانات المقابلات في هذه الدراسة باستخدام التحليل الموضوعي ، وقد اعتمدت الدراسة في تنفيذ التحليل على سلسلة من الخطوات المنهجية التي تضمن الوصول إلى أنماط موضوعية واضحة ومترابطة. بدأت أولًا بالقراءة المتكررة للنصوص المفروغة من المقابلات، حيث تمت مراجعة محتوى الإجابات عدة مرات لتعزيز الألفة مع البيانات، وفهم السياق العام لكل استجابة ضمن محورها. تلا ذلك إجراء الترميز الأولي المفتوح، من خلال استخراج رموز دلالية تعبر عن المضامين المتكررة أو المفاهيم المفتاحية التي وردت على ألسنة المشاركين، مثل: "ضعف الفهم المؤسسي"، "ندرة التمويل"، "حاضنات الابتكار"، "التعليم المرتبط بالمجتمع"، وغيرها من العبارات المتكررة ذات الصلة بمحاور البحث، ثم جرى تصنيف الرموز المفتاحية إلى مواضيع فرعية، تعكس القضايا الجوهرية المرتبطة بكل محور من محاور المقابلة، مثل: التحديات الإدارية، غموض المفهوم، آليات التطبيق، الشراكات المجتمعية، تكامل البرامج مع أهداف الاستدامة. وبعد ذلك، تم تشكيل مواضيع رئيسية تعكس البنية الهيكلية لدليل المقابلة، ودمج المواضيع الفرعية داخلها بما يضمن الترابط والتحليل التفسيري العميق، كما استعانت الدراسة ببرنامج Microsoft Excel لإجراء تحليل وصفي للبيانات الديموغرافية للمشاركين، من خلال حساب التكرارات والنسب المئوية المتعلقة بمتغيرات النوع، الدرجة العلمية، والخبرة.

عاشراً : عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

عند النظر إلى النتائج في ضوء الإطار النظري الذي انطلقت منه الدراسة، يمكن ملاحظة توافقها مع المفهوم الذي يربط بين الثقافة الجمالية والاستقرار النفسي. فقد أكدت نتائج الدراسة أن ارتفاع الوعي والثقافة الجمالية لدى الأفراد يُسهم في تعزيز شعورهم بالرضا والاتزان النفسي، وهو ما يتفق مع التصورات النظرية المستندة إلى نظرية ماسلو للحاجات، التي تضع الجمال كجزء من الحاجات العليا المرتبطة بتحقيق الذات.

كما تدعم النتائج الاتجاهات النظرية التي ترى أن الجمال يُعد وسيلة للتكيف الاجتماعي وتحقيق القبول الذاتي، وهو ما ظهر في ارتفاع مستوى الاستقرار النفسي بين الأفراد الذين يمتلكون مستوى مرتفعًا من الثقافة الجمالية. هذه العلاقة تُعزز من افتراضات الدراسة، وتمنح بُعدًا تفسيرياً لما تم التوصل إليه، مما يؤكد أهمية الإطار النظري في فهم الظاهرة المدروسة وتحليل أبعادها النفسية والاجتماعية.

الإجابة عن التساؤل الأول : حول التعرف على الدور الحالي للجامعات السعودية في دعم وتفعيل الابتكار الاجتماعي المرتبط بالتنمية المستدامة.

يُظهر تحليل المقابلات مع مسؤولي الابتكار وريادة الأعمال في الجامعات السعودية أن هناك دورًا نشطًا ومتناميًا تقوم به الجامعات لدعم الابتكار الاجتماعي، ويتجلى هذا الدور عبر عدة محاور:

١-وجود مراكز وهيئات مؤسسية داعمة : جميع الجامعات المشاركة أكدت وجود مراكز أو وحدات تنظيمية مخصصة للابتكار وريادة الأعمال، والتي تحتوي في كثير من الأحيان على وحدات فرعية تعنى بالابتكار الاجتماعي تحديدًا.

مقابلة (١) ذكرت أن "جامعة ....." تدير وحدة متخصصة ضمن مركز الابتكار، تدعم المبادرات الاجتماعية وتعزز ارتباطها بأهداف الاستدامة.

في مقابلة (٢)، أشارت "جامعة ....." إلى أن "وحدة الابتكار الاجتماعي ضمن معهد ريادة الأعمال" تعمل على تنفيذ برامج لدعم الشباب ومجتمعاتهم.

٢-وجود توجه استراتيجي مرتبط برؤية ٢٠٣٠ : أكد معظم المشاركين أن الابتكار الاجتماعي مدرج ضمن أهدافهم الاستراتيجية، سواء كمحور مستقل أو مدمج ضمن محاور الابتكار العام أو خدمة المجتمع.

في مقابلة (٦)، أوضح ممثل "جامعة ....." أن الابتكار الاجتماعي مدعوم ضمن خطة الجامعة في "تحقيق أهداف الاستدامة والتنمية المحلية".

٣-دعم ميداني من خلال البرامج والأنشطة : تنوعت أشكال الدعم لتشمل:

- حاضنات الابتكار الاجتماعي (مقابلة ١، ٢، ٦)
- المعسكرات والهاكاثونات (مقابلة ٣ – جامعة ...."تنظم معسكرات هاكاثونية لتوليد الحلول المجتمعية")
- البرامج البحثية التطبيقية (مقابلة ١٠ – جامعة .....)
- المقررات الدراسية المتخصصة، كما في مقابلة (٣): "تضمين مقرر ريادة الأعمال والابتكار الاجتماعي ضمن البرنامج الأكاديمي".

٤- ربط الابتكار الاجتماعي بأبعاد التنمية المستدامة : أظهرت الاستجابات أن الجامعات لم تكتف بالتوعية أو تقديم الدعم الإداري، بل ربطت أنشطتها بأهداف التنمية المستدامة بشكل واضح:

في مقابلة (٥)، ذكرت جامعة ..... أن الأنشطة موجهة لخدمة مجالات مثل "الطاقة المتجددة، التعليم، ومعالجة المياه".

في مقابلة (٩)، أوضحت جامعة ..... أن أنشطتها تتقاطع مع أهداف مثل التعليم الجيد، الصحة، والبيئة، حيث يتم إشراك الطلاب في ابتكار حلول للمشكلات المحلية.

٥-استفادة الطلبة والمجتمع المحلي: اتضح من المقابلات أن الجامعات تُشرك الطلبة والمجتمع في تصميم

وتنفيذ المبادرات:
مقابلة (٧): "جامعة .... أطلقت مبادرة خضراء بالشراكة مع جهة بيئية لتقليل البصمة الكربونية."
مقابلة (٨): "جامعة .....دعمت مشاريع طلابية لتطوير التعليم والرعاية الصحية في القرى النائية."
مما سبق يتضح أن دور هذه الجامعات في دعم وتفعيل الابتكار الاجتماعي يتجاوز الأطر النظرية والتنظيمية التقليدية، حيث يعكس مستوى متقدمًا من التفاعل العملي والتكامل المؤسسي. فوجود مراكز ووحدات متخصصة بالابتكار وريادة الأعمال، والتي تتضمن في بعض الجامعات وحدات فرعية معنية بالابتكار الاجتماعي، يعبر عن انتقال واضح من الخطاب التنموي إلى الممارسة المؤسسية، وهو ما يشير إلى درجة نضج عالية في إدراك هذا المجال كأحد مكونات الوظيفة الجامعية، لا كمجرد مبادرة عرضية. وقد سبق أن أكدت دراسة خليل وآخرون (٢٠٢١) أهمية وجود مراكز متخصصة بالابتكار الاجتماعي في الجامعات كأداة استراتيجية تعزز التنمية المستدامة.
كما أن إدراج الابتكار الاجتماعي ضمن الخطط الاستراتيجية للجامعات، سواء في صورة أهداف مستقلة أو كأدوات لتحقيق خدمة المجتمع والتنمية، يبرز الانسجام الواضح مع مرتكزات رؤية المملكة ٢٠٣٠، ويعكس وعيًا مؤسسيًا بالدور الوطني للجامعات. وهو ما يتفق مع نتائج دراسة الزامل (٢٠٢٢)، التي أكدت أن الجامعات السعودية باتت تعي أهمية الابتكار في خططها الاستراتيجية، وأن البنية التنظيمية مرنة بما يكفي لاستيعاب هذا التحول.
وعلى الصعيد العملي، فإن التنوع في البرامج الميدانية (مثل الحاضنات، الهاكاثونات، المشاريع البحثية التطبيقية، والمقررات المتخصصة) يعكس فهماً عميقاً لمفهوم الابتكار الاجتماعي بوصفه عملية متعددة الأبعاد. وهذا ينسجم مع نتائج دراسة(Dryjanska et al. (2022 ، التي أبرزت فعالية التعليم التشاركي والمشروعات التطبيقية في تعزيز الابتكار الاجتماعي داخل الجامعات الأوروبية.
وفيما يتعلق بربط الابتكار الاجتماعي بأهداف التنمية المستدامة، فقد كشفت المقابلات عن وعي عالٍ لدى الجامعات بأهمية توجيه المبادرات نحو مجالات حيوية مثل التعليم، الصحة، والطاقة. وهذا الربط يتفق مع ما توصلت إليه دراسة Cunha et al. (2022) من أن الابتكار الاجتماعي يسهم بشكل مباشر في تحقيق الأهداف التنموية إذا ما وُجِّه بشكل دقيق نحو الفئات والمجالات ذات الأولوية المجتمعية.
كما أن إشراك الطلاب والمجتمع المحلي في تصميم وتنفيذ المبادرات يُعد من المؤشرات الحيوية على نضج الممارسة، وهو ما تدعمه نتائج دراسة خلف (٢٠٢٥) التي أشارت إلى أهمية الأنشطة الطلابية التفاعلية في تعزيز مهارات الابتكار الاجتماعي، خاصة تلك القائمة على المشاركة والتفكير التصميمي.
وتُفسر هذه النتائج بفعالية عند النظر إليها من خلال الإطارين النظريين المستخدمين في الدراسة:
فوفقًا للنظرية الأيكولوجية(Bronfenbrenner) ، فإن هذا الانفتاح المؤسسي على البيئة المحلية، والتفاعل مع أنظمة متعددة (اجتماعية، تعليمية، اقتصادية)، يعكس قدرة الجامعات على أداء أدوارها بوصفها مؤسسات ديناميكية تتكيف مع التحديات البيئية وتسهم في تشكيلها. ويدعم هذا ما ذكره Dryjanska et al. (2022)حول أن أثر الجامعات في الابتكار الاجتماعي يتعزز حينما تكون ممارساتها نابعة من تفاعلها مع محيطها المجتمعي.
أما نظرية المرونة الاجتماعية، فتوفر تفسيرًا لطبيعة استجابات الجامعات السعودية، حيث تظهر هذه المؤسسات قدرتها على التكيف مع التغيرات وتحديات التمويل والسياسات عبر تبني أدوات مرنة (مثل المعسكرات الطلابية والمقررات التطبيقية) وتحويلها إلى فرص للابتكار. وقد أظهرت دراسة-García Aracil & Isusi-Fagoaga (2024)أن هذا النوع من الاستجابة لا يتوفر إلا في الجامعات ذات السياسات المرنة والداعمة للمبادرات الاجتماعية.
وبالتالي، فإن الجامعات السعودية تُجسد عبر هذه الأدوار المختلفة تصورًا حديثًا لوظيفتها المجتمعية، يتكامل

فيه البعد الأكاديمي مع الأثر التنموي، وتنتقل فيه من كونها مؤسسات ناقلة للمعرفة إلى مؤسسات صانعة للتغيير الاجتماعي.

الإجابة عن التساؤل الثاني : حول أبرز البرامج والمبادرات الجامعية التي تعزز الابتكار الاجتماعي وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

من خلال التحليل النوعي للمقابلات، يمكن تحديد مجموعة من البرامج والمبادرات البارزة التي تنفذها الجامعات السعودية حاليًا لتعزيز الابتكار الاجتماعي، والتي تتنوع في طبيعتها وغاياتها، لكنها تشترك في تركيزها على إيجاد حلول مبتكرة لتحديات اجتماعية تنموية.

١-البرامج التدريبية والمعسكرات التخصصية : العديد من الجامعات تبنّت معسكرات مكثفة مثل معسكرات الابتكار الاجتماعي، الهاكاثونات، ودورات التفكير التصميمي. هذه البرامج تُمكّن الطلبة من توليد أفكار اجتماعية وتحويلها إلى نماذج أولية قابلة للتطوير.

في مقابلة ١، تم الإشارة إلى معسكر "أثر" الذي نُفذ بنجاح عدة مرات كأحد النماذج التدريبية المركزة لتوليد حلول مبتكرة ترتبط بمجالات مثل التعليم والطاقة.

في مقابلة ٣، ذُكر أن الجامعة تنظم هاكاثونات اجتماعية متخصصة بتمكين الفتيات وتوجيههن لمعالجة تحديات بيئية واجتماعية.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة: هذه البرامج تدعم الهدف ٤ (التعليم الجيد)، الهدف ٥ (المساواة بين الجنسين)، الهدف ١١ (مدن ومجتمعات مستدامة).

٢-الحاضنات الاجتماعية : بعض الجامعات أنشأت حاضنات متخصصة لدعم المشاريع الاجتماعية الناشئة، حيث تُقدم الدعم الفني، والاستشارات القانونية، والتدريب على تطوير النماذج المستدامة.

في مقابلة ٢، تم إبراز دور حاضنة "سحابة" كمشروع احتضن أفكارًا في مجالات مثل إعادة التدوير والتعليم التفاعلي.

في مقابلة ٦، جرى ذكر مبادرة ابتكر لمجتمعك التي تعمل على تأهيل الأفكار الريفية وتحويلها إلى مشاريع مجتمعية حقيقية.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة: تدعم هذه الحاضنات أهداف ١ (القضاء على الفقر)، ٨ (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، و٩ (الصناعة والابتكار والبنية التحتية).

٣- البرامج الأكاديمية والأنشطة المنهجية : بعض الجامعات عمدت إلى إدماج الابتكار الاجتماعي ضمن المناهج الدراسية، سواء بمقررات متخصصة أو من خلال مشاريع التخرج التطبيقية.

في مقابلة ٣، أشار المشارك إلى تقديم مقرر "الابتكار الاجتماعي وريادة الأعمال" كمادة اختيارية تعزز من الوعي الأكاديمي بالقضايا المجتمعية.

في مقابلة ١٠، تم استخدام رسائل الماجستير كمنصة لتقديم حلول تطبيقية مرتبطة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة: الهدف ٤ (التعليم الجيد)، الهدف ١٠ (الحد من أوجه عدم المساواة)، الهدف ١٧ (عقد الشراكات).

٤-المبادرات المجتمعية الميدانية : شملت عدة مقابلات وصفًا لمشاريع ميدانية تنفذ في الأحياء السكنية والقرى، خاصة تلك التي تفتقر إلى الخدمات الأساسية.

في مقابلة ٨، تم تنفيذ مشاريع في القرى تركز على التعليم الإلكتروني والرعاية الصحية الأولية.

في مقابلة ٧، أطلقت مبادرة بيئية بالشراكة مع شركة خاصة هدفت إلى نشر ثقافة الفرز البيئي داخل الحرم الجامعي.

الارتباط بأهداف التنمية المستدامة: الأهداف ٣ (الصحة الجيدة)، ٦ (المياه النظيفة والصرف الصحي)، ١٣

(العمل المناخي).
٥-الجوائز والتمويل التحفيزي: بعض الجامعات خصصت جوائز لتمييز المشاريع الاجتماعية، أو قدمت دعمًا ماليًا صغيرًا لتحفيز الطلاب على الابتكار.
في مقابلة ١٠، تم وصف جائزة الجامعة لأفضل إنتاج علمي في الابتكار المجتمعي، كأداة لدفع البحوث التطبيقية ذات الأثر.
في مقابلة ٤، استُخدمت منصة إلكترونية لتقديم مقترحات وتقييمها ومن ثم دعم أفضلها بالتعاون مع جهات تمويلية.
الارتباط بأهداف التنمية المستدامة: الهدف ١٦ (السلام والعدل والمؤسسات القوية)، الهدف ١٢ (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان).
ومما سبق يتبين أن الجامعات السعودية باتت تنتهج منظومة متكاملة من البرامج والمبادرات التي تساهم في ترسيخ الابتكار الاجتماعي كمكون أساسي من رسالتها المجتمعية، وتعمل في ذات الوقت على تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. فالتعدد في طبيعة المبادرات – ما بين تدريب، احتضان، مناهج، مشاركة مجتمعية، وتحفيز مالي – يعكس وعيًا مؤسسيًا بتنوع أدوات الابتكار وضرورة دمجها في مسارات التنمية المختلفة.
تعد البرامج التدريبية والمعسكرات التخصصية من أبرز المبادرات التي ظهرت في الجامعات، حيث تعمل على صقل مهارات التفكير التصميمي وريادة الأعمال الاجتماعية لدى الطلبة، وهو ما يتقاطع مباشرة مع ما أكدته دراسة خلف (٢٠٢٥) حول أهمية تهيئة بيئة جامعية داعمة للأصالة والمرونة الفكرية، كأساس لإطلاق مبادرات طلابية مبتكرة. كما أن توجيه هذه البرامج نحو الفئات المهمشة أو التحديات البيئية والمجتمعية يعكس تطبيقًا عمليًا لنهج "bottom-up" الذي شددت عليه دراسة Cunha et al. (2022) باعتباره مدخلًا فاعلًا في تصميم مشاريع ابتكار اجتماعي تستجيب للسياقات المحلية.
الحاضنات الاجتماعية، التي ظهرت بوضوح في ممارسات عدد من الجامعات، تؤكد على وجود بنية مؤسسية تحتضن المشاريع الاجتماعية وتوفر لها الدعم اللازم. هذا الاتجاه يتقاطع مع ما أوردته دراسة García-Aracil & Isusi-Fagoaga (2024) من أن غياب الأطر التنظيمية والإدارية المخصصة يعيق دمج الابتكار الاجتماعي في الممارسة الجامعية، مما يجعل إنشاء هذه الحاضنات مؤشرًا على تقدم بعض الجامعات السعودية في معالجة هذا التحدي.
وعلى الصعيد الأكاديمي، أظهرت الدراسة دمجًا حقيقيًا للابتكار الاجتماعي في المناهج من خلال المقررات المتخصصة ومشاريع التخرج. هذا التوجه ينسجم مع ما توصلت إليه دراسة Dryjanska et al. (2022) التي أوصت بضرورة إعادة هيكلة المناهج الجامعية لتصبح أكثر تشاركية ومرتبطة بتحديات المجتمع، وذلك عبر استراتيجيات تعليمية تشجع الطلبة على توليد حلول واقعية وتنموية.
أما المبادرات المجتمعية الميدانية، فقد كشفت عن التزام الجامعات بنقل المعرفة والممارسات المبتكرة من الحرم الجامعي إلى البيئة المحلية. هذا التفاعل الأيكولوجي مع المجتمع يفسر في ضوء نظرية برونفنبرنر (النظرية الأيكولوجية)، حيث تعمل الجامعات كأنظمة فرعية تتفاعل مع الأنساق المجتمعية الأوسع، بما يعزز من تكيفها واستجابتها لمتطلبات التنمية الاجتماعية والبيئية.
كما أن رصد مبادرات تحفيزية مثل الجوائز والدعم المالي يعكس وعيًا بضرورة تعزيز بيئة تمكينية للابتكار، وهو ما أشارت إليه دراسة الزامل (٢٠٢٢) التي أكدت على أهمية توفير حوافز مادية ومعنوية لتمكين المبتكرين من تحويل أفكارهم إلى مشروعات مستدامة.
ويمكن فهم هذا الحراك من خلال منظور نظرية "المرونة الاجتماعية"، التي تشير إلى قدرة المؤسسات على إعادة صياغة ممارساتها وفقًا للضغوط المجتمعية والاقتصادية. وقد أظهرت نتائج الدراسة الحالية،

كما سبقتها دراسة(García-Aracil & Isusi-Fagoaga (2024 ، أن الجامعات القادرة على التكيف المؤسسي، وتوفير مساحات آمنة للإبداع، واحتضان المبادرات غير التقليدية، هي الأكثر قدرة على إحداث أثر مجتمعي مستدام.

وبالتالي، فإن برامج ومبادرات الجامعات السعودية في مجال الابتكار الاجتماعي لا تعكس فقط استجابة ظرفية لتوجهات وطنية، بل تمثل تحولًا بنيويًا نحو ترسيخ الابتكار كممارسة دائمة ومتشعبة في مختلف أبعاد التعليم الجامعي، بما يعزز مكانة الجامعات كمؤسسات محورية في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

الإجابة عن التساؤل الثالث : حول المعوقات والتحديات التي تواجه الجامعات السعودية في مجال الابتكار الاجتماعي من منظور مسؤولي الابتكار الاجتماعي .

من خلال التحليل النوعي للمقابلات، يتضح أن الجامعات السعودية الحكومية تواجه حزمة من التحديات المركبة في مجال الابتكار الاجتماعي، تتوزع على مستويات مفاهيمية، تنظيمية، تمويلية، ومجتمعية. وقد تكررت بعض المعوقات عبر أكثر من مقابلة، مما يدل على طابعها البنيوي في البيئة الأكاديمية السعودية.

١- غموض المفهوم وقصور الوعي المؤسسي: أبرز تحدٍ مشترك هو غياب الفهم العميق لمفهوم الابتكار الاجتماعي، حيث أوضح عدد من المشاركين أن المصطلح غالبًا ما يُخلط بينه وبين العمل الخيري أو التطوعي البسيط، وهذا الغموض ينعكس على ضعف الدعم الداخلي، وعدم دمج المفهوم في السياسات والمناهج بالشكل الملائم.

في مقابلة ١، أشار المشارك إلى أن حصر الابتكار الاجتماعي في الأنشطة الخيرية يضعف تبنيه كأداة استراتيجية لتنمية المجتمع.

وفي مقابلة ٢، تم التأكيد على أن المفهوم لا يزال ناشئًا في الأوساط الأكاديمية، ولا يتم تناوله بالشكل المؤسسي في جميع الكليات.

٢- نقص التخصصات والخبرات الأكاديمية: أفاد عدد من المشاركين أن قلة وجود أعضاء هيئة تدريس متخصصين في الابتكار الاجتماعي يمثل تحديًا كبيرًا، سواء لتدريس المقررات أو لتوجيه الطلاب في مشاريع ذات طابع اجتماعي، وهذا يؤدي إلى ضعف جودة المشاريع الطلابية، وانخفاض عدد الأبحاث العلمية التطبيقية في المجال.

في مقابلة ٢، تم التأكيد على الحاجة لتكوين قاعدة أكاديمية مؤهلة تسند هذا المجال.

بينما في مقابلة ٦، أُشير إلى غياب المرشدين المؤهلين لتوجيه الطلبة في القرى أو المشاريع الريفية.

٣- نقص التمويل والدعم التنفيذي: اشتكى أكثر من نصف المشاركين من ضعف التمويل المخصص للابتكار الاجتماعي مقارنة بالتقني والطبي، وهذا يعيق قدرة الطلاب على تطبيق مشاريعهم في الواقع، ويقلل من تحفيزهم على الاستمرار.

في مقابلة ٤، أكد المشارك أن الميزانيات تميل إلى دعم المشاريع البحثية التقنية أكثر من الاجتماعية.

في مقابلة ٧، تم التصريح بأن بعض المبادرات تم تجميدها لعدم توفر دعم مالي كافٍ.

٤-تحديات الشراكة المجتمعية والتطبيق الميداني: أبرز عدد من المشاركين وجود صعوبة في نقل الابتكارات الاجتماعية إلى المجتمع المحلي بسبب ضعف التفاعل أو عدم وجود قنوات رسمية للتعاون مع الجهات الخارجية، وهذا يقلل من الأثر الاجتماعي الواقعي للمبادرات الجامعية ويحد من استدامتها.

- في مقابلة ٩، تم التطرق إلى صعوبة إشراك المجتمع في تنفيذ بعض الحلول.
- وفي مقابلة ٨، تم ذكر محدودية التفاعل مع المجتمع في المناطق الطرفية بسبب عوامل ثقافية ولوجستية.

٥- غياب الأطر الوطنية والمنهجيات الموحدة: ذكر أكثر من مشارك أن عدم وجود استراتيجية وطنية أو دليل إرشادي موحد للابتكار الاجتماعي في التعليم الجامعي يمثل تحديًا للتنظيم، التقييم، والتطوير، وهذا

يؤدي إلى تشتت الجهود، وصعوبة قياس الأثر، وانعدام التكامل بين الجامعات

- في مقابلة ١٠، دعا المشارك إلى إنشاء إطار تنظيمي موحد يوجه الجهود على مستوى المملكة.
- وفي مقابلة ٥، اعتُبر غياب السياسات التنظيمية الممكّنة من أبرز العوائق أمام تحويل الابتكارات إلى مبادرات رسمية قابلة للتطبيق.

ومما سبق نتائج النتائج أن الجامعات السعودية تواجه منظومة معقدة من التحديات البنيوية والإجرائية التي تعيق تفعيل الابتكار الاجتماعي كأداة فاعلة في التنمية المستدامة. ويبرز أول هذه التحديات في غموض المفهوم وضعف الوعي المؤسسي، إذ لا يزال الابتكار الاجتماعي يُفهم في العديد من السياقات الجامعية على أنه مرادف للعمل التطوعي أو الخيري التقليدي، وليس كمسار استراتيجي لتوليد حلول مستدامة للمشكلات الاجتماعية. هذا ما أكدته أيضًا دراسة García-Aracil & Isusi-Fagoaga (2024)في السياق الإسباني، حيث أشارت إلى ضعف دمج الابتكار الاجتماعي في السياسات الجامعية نتيجة غياب الحوافز والرؤية المؤسسية الواضحة، مما يحد من حضوره الفاعل في الخطط الأكاديمية والبحثية.

كذلك، كشفت المقابلات عن نقص التخصصات والخبرات الأكاديمية في مجال الابتكار الاجتماعي، وهو ما ينعكس على محدودية القدرة التدريسية والتوجيهية للطلبة في تصميم وتنفيذ مشاريع ذات طابع اجتماعي. وتتفق هذه النتيجة مع ما ذكرته دراسة عسيري (2024)حول الحاجة إلى تطوير الكوادر العاملة في الجامعات، لا سيما في عمادات شؤون الطلاب، لمواجهة تحديات تنمية المهارات الابتكارية لدى الطلبة. كما تتقاطع مع نتائج دراسة سليمان (2023)، التي سلطت الضوء على افتقار المؤسسات الشبابية للكوادر القادرة على تصميم حلول اجتماعية مبتكرة نتيجة غياب التدريب المؤسسي والتأهيل المهني المتخصص.

أما في الجانب التنفيذي، فقد أوضحت الدراسة أن تمويل الابتكار الاجتماعي لا يزال محدودًا مقارنة بالابتكار التقني أو المشاريع البحثية الطبية، ما يُظهر عدم وجود أولويات واضحة في السياسات التمويلية للجامعات تجاه الابتكار الاجتماعي. وتنسجم هذه النتيجة مع ما ورد في دراسة الزامل (2022)، التي بيّنت عدم توازن الدعم المالي بين مجالات الابتكار، مع ضعف مخصصات البنية التحتية الداعمة للابتكار المجتمعي.

وفيما يخص العلاقة بالمجتمع، فإن ضعف آليات التعاون الرسمي بين الجامعات والجهات الخارجية – بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص – يعد من أبرز التحديات، حيث يحدّ من القدرة على تنفيذ حلول ابتكارية بشكل ميداني واسع التأثير. وهو ما أشار إليه Dryjanska et al. (2022)عند مناقشتهم لصعوبات نقل نماذج الابتكار الاجتماعي من البيئة الأكاديمية إلى المجتمع الفعلي، في حال غياب شراكات مستدامة عبر القطاعات المختلفة.

كما برز من المقابلات غياب إطار وطني موحّد لتوجيه وتقييم الابتكار الاجتماعي في مؤسسات التعليم العالي، وهو ما يتسبب في تشتت الجهود وازدواجية المبادرات، ويمنع تراكم الخبرة المؤسسية أو البناء على النماذج الناجحة. هذه الإشكالية نوقشت أيضًا في دراسة خليل وآخرون (2021)، التي أوصت بضرورة إنشاء مراكز وطنية للابتكار الاجتماعي في الجامعات تعمل وفق مرجعيات ومعايير موحدة.

ويمكن تفسير هذه النتائج من خلال النظرية الإيكولوجية، التي تشير إلى أن الابتكار الاجتماعي لا يتولد في فراغ، بل يتشكل من خلال التفاعل بين النسق الأكاديمي والنسق المجتمعي. فغياب التفاعل الفعّال بين الجامعات ومحيطها، وتقييدها ضمن أطر تنظيمية غير مرنة، يقلل من إمكانياتها في التأثير المجتمعي. كذلك، تبرز أهمية نظرية المرونة الاجتماعية في تفسير واقع هذه التحديات، إذ تشير إلى أن القدرة على تجاوز هذه التحديات تتطلب أن تكون الجامعات أكثر مرونة في سياساتها، وأكثر انفتاحًا على الشراكات، وأقدر على تحويل القيود إلى فرص ابتكارية، كما بينت دراسة خلف (2025)التي شددت على أهمية تنمية مهارات المرونة والابتكار كمدخل لتجاوز العقبات المجتمعية.

الإجابة عن التساؤل الرابع : حول أهم التوصيات العملية لتعزيز دور الجامعات في مجال الابتكار الاجتماعي بما ينسجم مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة .

تحليل نوعي للمقابلات كشف عن توصيات غنية وواقعية لتفعيل الابتكار الاجتماعي في الجامعات السعودية، موزعة على خمسة محاور استراتيجية رئيسية:

١-تطوير الإطار المؤسسي والتشريعي: اقترح المشاركون إعداد استراتيجية وطنية موحدة للابتكار الاجتماعي في التعليم الجامعي، وإنشاء وحدات أو مراكز مستقلة متخصصة في الابتكار الاجتماعي داخل الجامعات.

مقابلات ٢، ٥، ١٠: أكدوا أن غياب إطار تشريعي موحد يُعد فجوة كبيرة، واقترحوا تطوير دليل وطني شامل يحدد المفاهيم، الأهداف، مؤشرات الأداء، وأدوار الجهات المعنية.

مقابلات ٦، ٨: ركزوا على ضرورة إنشاء جهة مستقلة لتنظيم البرامج، دعم المبادرات، وتعزيز الشراكات المجتمعية دون تداخل مع المراكز التقنية أو التجارية.

٢-تعميق الدمج الأكاديمي في المناهج والمقررات: اقترح المشاركون إدراج مقرر دراسي (إلزامي أو اختياري) حول الابتكار الاجتماعي في مختلف التخصصات، واستحداث برامج أكاديمية متخصصة (دبلوم أو ماجستير).

مقابلات ١، ٣، ٦: أكدوا أهمية إكساب الطلاب معرفة نظرية وعملية، مع ربط المقررات بمشاريع تطبيقية أو مشاريع تخرج.

مقابلات ٣، ١٠: أشاروا إلى أن البرامج المتخصصة ستسهم في إعداد كوادر وطنية خبيرة قادرة على تطوير السياسات والمبادرات.

٣-تعزيز التمويل والدعم التحفيزي: أوصى المشاركون بتخصيص صناديق تمويل جامعية لدعم مشاريع الابتكار الاجتماعي الطلابية، وربط جوائز التميز الجامعي بالإنجازات في هذا المجال.

مقابلات ١، ٤، ٦: شددوا على أهمية توفير تمويل أولي للأفكار الواعدة وتحفيز الطلاب على تطبيق مشاريعهم ميدانيًا.

مقابلات ٧، ١٠: اقترحوا تعزيز ثقافة التقدير الرسمي للمبادرات ذات الأثر المجتمعي، وتحفيز أعضاء هيئة التدريس على إنتاج محتوى ومشاريع في هذا المجال.

٤-بناء الشراكات المجتمعية: أكد المشاركون على أهمية تفعيل الشراكات مع الجهات الحكومية، الأهلية، والقطاع الخاص لتطبيق المشاريع، وإنشاء مختبرات أو مساحات مشتركة للابتكار بين الجامعات والمجتمع.

مقابلات ٤، ٥، ٩: أشاروا إلى ضرورة الانتقال من الابتكار داخل الحرم الجامعي إلى التعاون المجتمعي لتحقيق أثر تنموي.

مقابلات ٦، ٨: اقترحوا تمكين الطلاب والمواطنين من المشاركة التشاركية في تصميم حلول لتحديات بيئتهم المحلية.

٥-تطوير المحتوى العربي والمعرفي: اقترح المشاركون دعم ترجمة وتأليف كتب متخصصة في الابتكار الاجتماعي باللغة العربية، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية لتوثيق مشاريع الابتكار الاجتماعي في الجامعات.

مقابلات ٢، ٣: أكدوا أهمية سد الفجوة المعرفية في المحتوى العربي، خاصة للمقررات الجامعية والدورات التدريبية.

مقابلات ٧، ١٠: اقترحوا إنشاء قاعدة بيانات لتبادل الخبرات بين الجامعات السعودية، وتوثيق النماذج الناجحة، وتعزيز نقل المعرفة والابتكار.

ومما سبق يتضح ثراءً في التوصيات التي قدمها مسؤولو الابتكار الاجتماعي في الجامعات السعودية،

والتي توزعت على خمسة محاور استراتيجية تعكس فهماً عميقاً لحاجات البيئة الجامعية ومتطلبات التنمية الوطنية. وتؤكد هذه التوصيات أن تعزيز دور الجامعات في مجال الابتكار الاجتماعي لا يتطلب فقط تدخلات جزئية، بل يستلزم إعادة هيكلة مؤسسية شاملة تمتد من الإطار التشريعي إلى المحتوى المعرفي. وتنسجم هذه النتائج مع ما أكدته العديد من الدراسات السابقة في السياقات المحلية والدولية.
حيث يتوافق اقتراح المشاركين بإعداد استراتيجية وطنية موحدة للابتكار الاجتماعي مع ما أشار إليه خليل وآخرون (2021) من أهمية بناء أطر تنظيمية مستقلة في الجامعات تدعم هذا المجال، وتعمل على ضبط المفاهيم وتوحيد الممارسات وتحديد مؤشرات الأداء. كما تتقاطع هذه التوصية مع ما ورد في دراسة García-Aracil & Isusi-Fagoaga (2024)التي شددت على ضرورة تبني إطار تنظيمي وطني يدعم الابتكار الاجتماعي في الجامعات الإسبانية لمواجهة التشتت المؤسسي، كما أوضحت المقابلات أهمية إدماج الابتكار الاجتماعي في البنية الأكاديمية للجامعات، وهو ما أكدته أيضًا دراسة .Dryjanska et al (2022)التي دعت إلى دمج مفاهيم التنمية المستدامة والابتكار الاجتماعي في المناهج الجامعية عبر نماذج تعليمية تشاركية ومشروعات مجتمعية. كما أن تخصيص مقررات أو برامج أكاديمية متخصصة، كما اقترح المشاركون، يُعدّ مدخلاً رئيساً لبناء قدرات وطنية في هذا المجال، وتكوين كوادر قادرة على استشراف المستقبل وصياغة سياسات فعالة، وما ورد من توصيات بشأن تخصيص صناديق لدعم مشاريع الابتكار الاجتماعي، وربط الجوائز الأكاديمية بالإنجازات المجتمعية، يعكس فهماً واقعياً لأحد أبرز التحديات التي تم ذكرها في التساؤل السابق، وهو ضعف التمويل. وقد شددت دراسة الزامل (٢٠٢٢) على أهمية رفع مخصصات الابتكار الاجتماعي وتوفير حوافز للطلبة والباحثين. كما أن تخصيص تمويل أولي للأفكار الطلابية يُعدّ خطوة فاعلة لتعزيز ثقافة الريادة الاجتماعية في أوساط الشباب الجامعي، وتبرز هذه التوصية كأحد الملامح المحورية التي تربط الابتكار الاجتماعي بالتنمية المستدامة. وقد نادت بذلك دراسة Cunha et al. (2022)عبر دعوتها إلى تبني منهجيات تشاركية تجمع بين الجامعات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وهو ما يعكسه اقتراح المشاركين بإنشاء مختبرات ومناطق ابتكار مجتمعية مشتركة. وتبرز هنا أهمية الانتقال من الابتكار ضمن الحرم الجامعي إلى التأثير المجتمعي المباشر، وأخيراً تعد مسألة المحتوى من التحديات الخفية في بيئة الابتكار الاجتماعي الجامعية، حيث تعاني معظم المؤسسات من ضعف في المواد التعليمية والمراجع المتخصصة باللغة العربية. وتوافق هذه التوصية ما جاء في دراسة آل تميم (٢٠٢١) حول أهمية توفير محتوى أكاديمي عربي يدعم تخصصات الابتكار وريادة الأعمال، إضافة إلى إنشاء قواعد بيانات لتوثيق التجارب الناجحة وتعميم المعرفة.

وفي ضوء الإطارين النظريين المعتمدين في هذه الدراسة، يمكن تفسير النتائج كما يلي:

يتضح من نتائج الدراسة أن الجامعات السعودية تمارس دورًا متناميًا في دعم الابتكار الاجتماعي عبر وحدات تنظيمية، برامج تدريبية، ومبادرات ميدانية تستهدف المجتمع المحلي. هذا الدور يُمكن تفسيره بفاعلية من خلال النظرية الأيكولوجية، التي تُبرز أهمية تفاعل المؤسسة (الجامعة) مع بيئتها المحيطة عبر أنساق متعددة (طلبة، مجتمع محلي، قطاع خاص، أجهزة حكومية). فالجامعات، كما أظهرت المقابلات، لم تعد تعمل بمعزل عن محيطها، بل باتت تشكّل جزءًا من نسيج مجتمعي تتفاعل معه باستمرار. هذا ينعكس في شراكاتها البيئية والصحية والتعليمية، وفي حرصها على مواءمة مبادراتها مع أولويات التنمية الوطنية.

أما نظرية المرونة الاجتماعية، فتُسهم في تفسير كيفية استجابة الجامعات للتحديات البنيوية التي كشفتها الدراسة (مثل نقص التمويل وضعف الكفاءات)، وذلك عبر تبني أدوات مرنة كالحاضنات، الهاكاثونات،

والمقررات التطبيقية. يُظهر هذا قدرة الجامعات على تحويل الأزمات إلى فرص للابتكار، من خلال إعادة توظيف مواردها وتنشيط شبكات الدعم الداخلي والخارجي، بما يضمن استدامة الأثر المجتمعي. هذه الاستجابات المرنة تبرهن على أن الابتكار الاجتماعي ليس نشاطًا إضافيًا، بل استراتيجية تعكس قدرة المؤسسة على التكيف والتجدد في بيئة ديناميكية.

التوصيات:

بناءً على نتائج هذه الدراسة النوعية المستندة إلى مقابلات مع مسؤولي الابتكار الاجتماعي في الجامعات الحكومية السعودية، وما تم استخلاصه من تحليل التحديات والممارسات والتوصيات، توصي الدراسة بما يلي، في إطار صياغة مسارات عملية لتعزيز الابتكار الاجتماعي في الجامعات، بما ينسجم مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة:

- **العمل على صياغة إطار تنظيمي وطني شامل للابتكار الاجتماعي في التعليم الجامعي:** يحدد بوضوح المفاهيم الأساسية، ويُصاغ بلغة إجرائية تتضمن الأهداف، والمؤشرات، والمعايير الوطنية، مع توضيح أدوار ومسؤوليات الجهات الفاعلة من مؤسسات تعليمية، ووزارات، وقطاعات تنموية.
- **العمل على إنشاء وحدات أو مراكز تنظيمية مستقلة داخل جميع الجامعات السعودية تحت مسمى (مركز الابتكار الاجتماعي):** تكون مسؤولة عن دعم المبادرات الاجتماعية داخل الجامعة وخارجها، وتُدار من خلال هيكل تنظيمي يراعي استقلالية المركز ويربطه بالخطط الاستراتيجية الجامعية.
- **العمل على تضمين مفاهيم ومهارات الابتكار الاجتماعي في المناهج الجامعية:** من خلال إدراج مقررات دراسية أساسية أو اختيارية في جميع التخصصات الجامعية، مع ربطها بمشروعات تخرج تطبيقية، واستحداث برامج أكاديمية متخصصة (دبلومات أو درجات علمية عليا) في الابتكار الاجتماعي.
- **العمل على تأسيس صناديق دعم جامعية مخصصة لتمويل مشاريع الابتكار الاجتماعي :** بما يسهم في تحفيز الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على ابتكار حلول مستدامة للمشكلات المجتمعية، وربط هذا الدعم بجوائز تميز أكاديمي وبحثي ضمن مؤشرات الأداء الجامعي.
- **العمل على بناء منظومة شراكات مجتمعية مرنة:** بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص، عبر مذكرات تفاهم ومختبرات ابتكار مجتمعية تُفعّل المشاركة التشاركية وتصمم حلولًا محلية للتحديات التنموية.
- **العمل على تطوير المحتوى العربي الأكاديمي في مجال الابتكار الاجتماعي:** من خلال تشجيع الترجمة، والتأليف، وتأسيس قاعدة بيانات رقمية وطنية لتوثيق المشاريع والمبادرات الجامعية ذات الأثر الاجتماعي، وإتاحتها للباحثين وصناع القرار.
- **العمل على بناء مسار تدريبي وتأهيلي متخصص:** لأعضاء هيئة التدريس والإداريين في الجامعات يركز على مهارات إدارة المبادرات الاجتماعية، التفكير التصميمي، العمل التشاركي، والتخطيط من أجل الأثر الاجتماعي.
- **العمل على إدراج مؤشرات الابتكار الاجتماعي في منظومة الاعتماد الأكاديمي والحوكمة الجامعية:** بحيث يتم تقييم أداء الجامعات في ضوء مدى تفعيلها للمسؤولية المجتمعية والمبادرات التنموية المبتكرة.
- **العمل على تعزيز الإنتاج البحثي التطبيقي في مجال الابتكار الاجتماعي:** عبر دعم الأبحاث التي تقيس أثر المبادرات، وتطوير نماذج تفسيرية محلية، وتعزيز ثقافة الابتكار كأداة لحل المشكلات التنموية.
- **إشراك أقسام الخدمة الاجتماعية في إدارات الابتكار الاجتماعي بالجامعات:** لتعزيز الأثر المجتمعي وتوظيف الخبرات التخصصية في تصميم المبادرات التنموية.

• **العمل على تنظيم ملتقيات وطنية سنوية للابتكار الاجتماعي الجامعي:** بهدف تبادل التجارب، عرض المبادرات، توليد توصيات سياسات، وتفعيل التواصل بين الجامعات وصناع القرار في الجهات الحكومية والتنموية ذات العلاقة.

ورغم أهمية التوصيات المقدمة في هذه الدراسة، إلا أن ترجمتها إلى نتائج ملموسة تتطلب تخطيطًا تطبيقيًا يأخذ في الحسبان الواقع المؤسسي للجامعات السعودية، بما فيه من قيود تنظيمية وموارد بشرية ومادية. فعلى سبيل المثال، فإن توصية إنشاء مراكز متخصصة بالابتكار الاجتماعي لن تكون فعالة ما لم تُقرَن بخطة تشغيلية واضحة تتضمن تحديد الهيكل الإداري، آليات التمويل، وخطط التدريب والتوظيف. وكذلك فإن تطوير المحتوى المعرفي العربي في مجال الابتكار يحتاج إلى شراكات فاعلة بين الجامعات ومراكز البحث والنشر، مع تخصيص موازنات مستقلة تدعم إنتاج المعرفة وتعميمها.

أما توصيات تعزيز الشراكات والتمويل، فهي تتطلب إنشاء وحدة أو لجنة تنسيقية داخل كل جامعة، تكون مسؤولة عن بناء علاقات استراتيجية مع القطاعين العام والخاص، وربط مبادرات الابتكار الاجتماعي ببرامج المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات. وفي هذا السياق، يمكن استخدام نماذج حوكمة تشاركية تُلزم الأطراف المختلفة بمساهمة دورية في تنفيذ المشروعات المجتمعية.

و ختامًا يمكن القول: فإن تفعيل هذه التوصيات يمرّ عبر مسارين متوازيين: الأول، تطوير الأطر التنظيمية التي تُحوّل الابتكار الاجتماعي إلى جزء مؤسسي من استراتيجية الجامعة؛ والثاني، ربط التوصيات بمؤشرات أداء قابلة للقياس، تتيح تقييم الأثر وتحسين الاستجابات على المدى المتوسط والبعيد.

المراجع

المراجع العربية:

أسرة، ايمان. (٢٠٢٤). منهجية التفكير التصميمي كمدخل لتنمية مهارات الابتكار الاجتماعي لدى طلبة الجامعات من منظور إسلامي، *المجلة التربوية لكلية التربية بجامعة سوهاج* ، ١٢١(١٢١)، ٩٢١-٩٩٧.

آل تميم، نسرين. (٢٠٢١). واقع الممارسات التنظيمية والإدارية في الجامعات السعودية للابتكار وريادة الأعمال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس الإناث. *المجلة العربية للنشر العلمي*، (٣٧) ، ٢٩٥-٣١٤.

خلف، محمد (٢٠٢٥). دور الأنشطة الطلابية في تعزيز الابتكار الاجتماعي دراسة اجتماعية ميدانية لعينة من طلاب جامعة قطر. *شؤون اجتماعية*، ٤١(١٦١)، ١٣٨-١٦٤.

خليل، محمد ، الكاشف، علي و السيد، محمد. (٢٠٢١). متطلبات إنشاء مركز للابتكار الاجتماعي بجامعة الأزهر في ضوء أبعاد التنمية المستدامة. *مجلة التربية*، جامعة الأزهر كلية التربية، ٤٠(١٩٢)، ٨٦٦-٨٩٧.

الزامل، أروى. (٢٠٢٢). متطلبات دارة الابتكار في الجامعات السعودية. *مجلة الفنون والآداب وعلوم الانسانيات والاجتماع*، (٨٥)، ١١٢-١٣٤.

سليمان، منال (٢٠٢٣). متطلبات استخدام الابتكار الاجتماعي كمدخل لتنمية رأس المال البشري بمراكز الشباب من منظور طريقة تنظيم المجتمع. *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية*، ٦٢(٢)، ٤٠٧–٤٤٨.

الشجاع، كهلان عبد العزيز (٢٠٢٥). الابتكار الاجتماعي في اليمن: الفرص والتحديات، *مجلة للدراسات الاجتماعية*، ٣١(٣) ، ١٦٩-١٩٢.
عسيري، علوه. (٢٠٢٤). درجة توفر أبعاد الابتكار الاجتماعي في عمادات شؤون الطلاب في الجامعات السعودية، *مجلة الفنون والآداب وعلوم الانسانيات والاجتماع*، (١٠٨) ، ٢٨٥-٣٢٠.
قليوبي، أماني بنت محمد بن محمد. (٢٠٢٣). الابتكار الاجتماعي من منظور التربية الإسلامية ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في وقف عين زبيدة. *مجلة الآداب*، ١١(٣) ، ٤٧٠ - ٥١٢.
المعيقل، هند ؛ والدوسري، راشد (٢٠٢٥). الخبرات الدولية في الابتكار الاجتماعي بالمرحلة الثانوية وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية. *مجلة جامعة الملك عبدالعزيز للعلوم التربوية والنفسية*، ٤(١)، ١-٤٣.

المراجع الأجنبية:

Cunha, J., Ferreira, C., Araújo, M., Nunes, M. L., & Ferreira, P. (2022). Social innovation projects link to sustainable development goals: Case of Portugal. *International Journal of Sustainable Development & World Ecology, 29*(8), 725–737.

Dryjanska, L., Kostalova, J., & Vidović, D. (2022). Higher education practices for social innovation and sustainable development. In C. Păunescu, K. L. Lepik, & N. Spencer (Eds.), *Social Innovation in Higher Education* (pp. 103–121). Springer.

García-Aracil, A., & Isusi-Fagoaga, R. (2024). *Challenges and barriers to social innovation at Spanish universities*. In P. Carmona, E. Sánchez García, J. Carrillo, & J. F. Velasco (Eds.), **Universities and the Sustainable Development Future: A Europe–Latin America Dialogue** (pp. 135–151). Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-031-48913-5_8

Gómez-Zermeño, M. G., & Alemán de la Garza, L. Y. (2020). Open laboratories for social innovation: A strategy for research and innovation in education for peace and sustainable development. *International Journal of Sustainability in Higher Education, 21*(7), 1221–1242.

Mdleleni, L. (2022). University as a vehicle to achieve social innovation and development: repositioning the role of the university in the society. *Social Enterprise Journal*, *18*(1), 121-139.